



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم:

الصادر عن صندوق النقد الدولي

قطر

تقرير القضايا المختارة

إبريل ٢٠١٥

أعد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي تقرير القضايا المختارة عن بيانات قطر ليصبح وثيقة مرجعية تركز عليها المشاورات الدورية مع هذا البلد العضو. ويستند التقرير إلى المعلومات المتوافرة وقت استكمال التقرير في ٤ مارس ٢٠١٥. وقد أفاد هذا التقرير عن القضايا المختارة من المناقشات مع المسؤولين في وزارة المالية ومصرف قطر المركزي ووزارة التخطيط التنموي والإحصاء. وتعتبر الآراء الواردة فيه عن رؤية فريق الخبراء ولا تمثل بالضرورة آراء حكومة قطر أو المجلس التنفيذي للصندوق.

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقاً للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

يمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: ١٨ دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة



قطر

قضايا مختارة

٦ مارس ٢٠١٥

إعداد ألبرتو بيهار وياهووم شوكوروف واندرو وارنر بمساعدة خوان كارلوس فلوريس وسارة نايت.

اعتمد هذا التقرير
يوها كاهونين

الصفحة

المحتويات

- ٤ تعزيز سياسة المالية العامة وأطر المالية العامة في قطر _____
- ٤ ألف - سياسة المالية العامة القابلة للاستمرار _____
- ١٠ باء - تعزيز أطر المالية العامة _____
- ١٤ جيم - النتائج المستخلصة _____

الأطر

- ٧ ١ - استهلاك المياه في دول مجلس التعاون الخليجي _____
- ١٢ ٢ - تجربة كوريا في إعداد موازنة متوسطة الأجل _____

الأشكال البيانية

- ٤ ١- مجموع الإيرادات والنفقات وسعر النفط، السنوات المالية ٢٠١٤-٢٠٠٠ _____
- ٥ ٢- إيرادات الحكومة المركزية، السنوات المالية ٢٠١٣-٢٠٠٠ _____
- ٥ ٣- النفقات الحكومية، السنوات المالية ٢٠١٤-٢٠٠٠ _____
- ٥ ٤- النفقات الحكومية، السنوات المالية ٢٠١٤-٢٠٠٠ _____

الجداول

- ٦ ١- تكلفة انخفاض أسعار الطاقة والمياه في مجلس التعاون الخليجي _____
- ١٠ ٢- قائمة توضيحية لخيارات ضبط أوضاع المالية العامة _____
- ١٦ المراجع _____

- ١٧ تقسيم عوامل النمو السريع في قطر: نمو عوامل الإنتاج أم الإنتاجية أو الاثنين؟ _____
- ١٧ ألف - مقدمة _____
- ١٧ باء - نمو الناتج ونمو عوامل الإنتاج _____
- ٢٠ جيم - الإنتاجية _____

٢٣ دال - نحو نمو مدفوع بالإنتاجية _____

٢٦ المراجع _____

الأشكال البيانية

١٨ ١- قطر والبلدان المقارن بها: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي _____

١٨ ٢- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ١٨٩ بلداً، ١٩٨٤-٢٠١٣ _____

١٨ ٣- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ١٩٨٠-٢٠١٣ _____

١٨ ٤- الاستثمار والناتج الحكومي، ١٩٩٤-٢٠١٣ _____

١٩ ٥- رصيد رأس المال المقدر، ١٩٨١-٢٠١٣ _____

١٩ ٦- رصيد رأس المال المقدر (الاقتصاد غير الهيدروكربوني)، ١٩٨٧-٢٠١٣ _____

٢٠ ٧- إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني وإنتاجية العمالة، ١٩٨٠-٢٠١٣ _____

٢٠ ٨- إنتاجية العمالة حسب القطاع، ٢٠٠١-٢٠١٣ _____

٢٣ ٩- انعكاسات تباطؤ نمو عوامل الإنتاج على نمو الناتج _____

الجدول

٢٠ ١- الزيادة في نسبة السكان العاملين _____

٢٢ ٢- متوسط السنوات الدراسية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ عاماً _____

٢٣ ٣- متوسط معدلات النمو ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٣ _____

٢٦ المراجع _____

٢٧ ما الذي يدفع التضخم في قطر؟ _____

٢٧ ألف - خلفية _____

٢٨ باء - استعراض البيانات _____

٣٥ جيم - تفسير النتائج _____

الأشكال البيانية

٢٧ ١- معدل التضخم في قطر، ٢٠٠٣-٢٠١٤ _____

٢٧ ٢- مستويات الأسعار: النفط والغاز مقابل السلع غير النفط والغاز، ١٩٨٠-٢٠١٣ _____

٢٩ ٣- علاقة الارتباط البسيطة بين التضخم والهجرة أقوى من التفسيرات الشائعة الأخرى _____

٣٠ ٤- التضخم وتضخم أسعار العقارات، ٢٠٠٣-٢٠١٤ _____

٣٠ ٥- تضخم أرقام قياسية مختارة للأسعار، ٢٠٠٣-٢٠١٤ _____

٣٢ ٦- درجة مطابقة نموذج التضخم السنوي، ٢٠٠٢-٢٠١٤ _____

٣٥ ٧- أداء نموذج البيانات ربع السنوية _____

الجدول

٣١ ١- تقديرات أعداد السكان والمهاجرين، ٢٠٠٠-٢٠١٤ _____

٣٢ ٢- نتائج الانحدار التي تفسر التضخم السنوي في قطر، ٢٠٠٢-٢٠١٣ _____

٣٢ ٣- النموذج البسيط للتضخم _____

٣٣ ٤- التعديل حسب التباين في التضخم _____

٣٤ ٥- الانحدارات التي تفسر التضخم ربع السنوي في قطر، ٢٠٠٢-٢٠١٣ _____

المرافق

٣٧	الأول- إحصاءات وصفية
٣٨	الثاني- خريطة حرارية
٣٩	الثالث- جداول الانحدار
٤١	المراجع

تعزيز سياسة المالية العامة وأطر المالية العامة في قطر^١

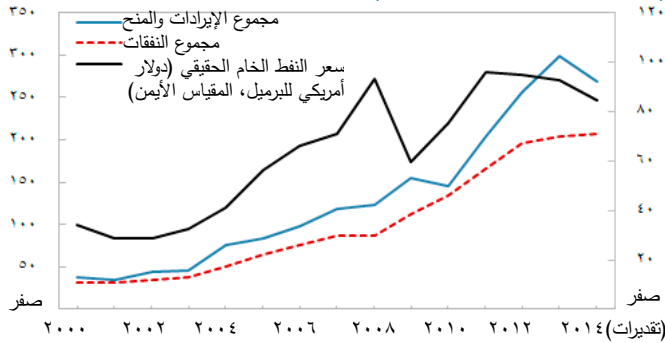
لا تزال سياسة المالية العامة قابلة للاستمرار، ولكن نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط، هناك حاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات واحتواء النفقات من أجل ضمان تحقيق العدالة بين الأجيال. ومن شأن التدابير الرامية إلى احتواء الإنفاق الجاري، وإعطاء الأولوية للنفقات الرأسمالية، وزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية أن تساعد على إعادة اتساق سياسة المالية العامة مع تحقيق العدالة بين الأجيال. وسيساعد تعزيز أطر المالية العامة على تحقيق سياسات المالية العامة المرغوبة.

١- يقترح هذا التقرير سبلا لضمان الحفاظ على استمرارية سياسة المالية العامة على المدى المتوسط إلى الطويل في قطر. ويقدم عرضا عاما عن التطورات في إيرادات الحكومة ونفقاتها. ويناقش التقرير تدابير مختلفة لزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية مثل توسيع نطاق ضريبة دخل الشركات وتطبيق ضريبة قيمة مضافة ذات معدل منخفض ووعاء ضريبي واسع. ويقترح التقرير أيضا اتخاذ تدابير لاحتواء نمو النفقات، عن طريق السيطرة على فاتورة أجور القطاع العام، والحد من الدعم، وتجميد النفقات الإدارية، وتحديد أولويات المشروعات الاستثمارية. ويقترح كذلك سبلا لتعزيز أطر المالية العامة من أجل دعم تنفيذ سياسة المالية العامة، ويعرض تجربة كوريا في وضع إطار ناجح للإنفاق متوسط الأجل.

ألف - سياسة المالية العامة القابلة للاستمرار

مسار الإيرادات والنفقات

الشكل البياني ١ - مجموع الإيرادات والنفقات وسعر النفط، السنوات المالية ٢٠٠٠-٢٠١٤ (بمليارات الريالات القطرية الحقيقية)



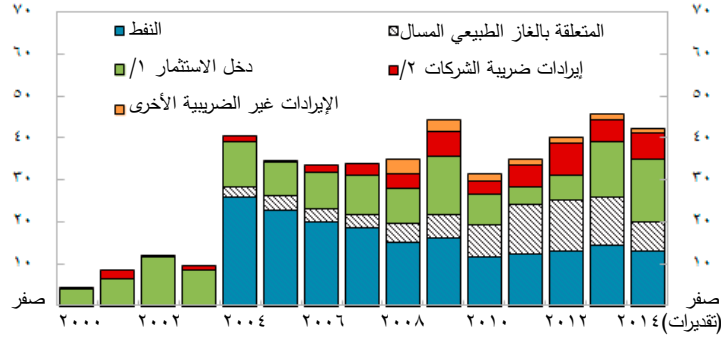
المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢- زاد مجموع إيرادات ونفقات الحكومة المركزية بالقيمة الحقيقية بشكل كبير منذ عام ٢٠٠٠ (الشكل البياني ١). فقد زاد مجموع الإيرادات الحقيقية بنسبة ٢٠% في المتوسط في السنوات المالية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٣، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج الهيدروكربوني. وسمح هذا النمو القوي في الإيرادات بزيادة مجموع النفقات بشكل كبير يتجاوز ١٥% في المتوسط بالقيمة الحقيقية خلال نفس الفترة.

^١ من إعداد باهرام شوكروروف.

٣- وتعتمد إيرادات الحكومة المركزية اعتمادا كبيرا على أسعار المواد الهيدروكربونية وإنتاجها (الشكل البياني ٢). ففي

الشكل البياني ٢- إيرادات الحكومة المركزية، السنوات المالية ٢٠٠٠-٢٠١٣ (% من إجمالي الناتج المحلي)

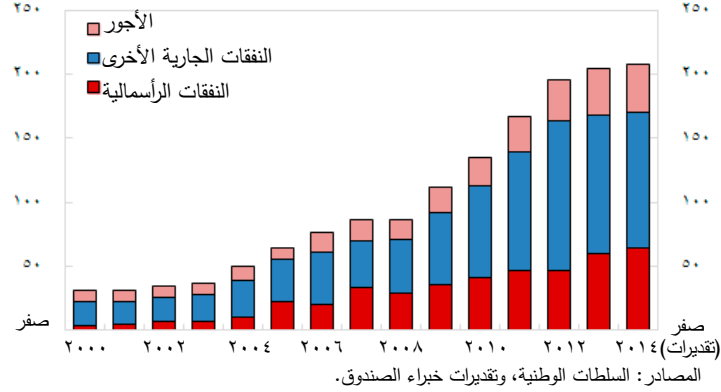


المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الأرباح الموزعة التي تدفعها قطر للبترول والشركات المملوكة للدولة.

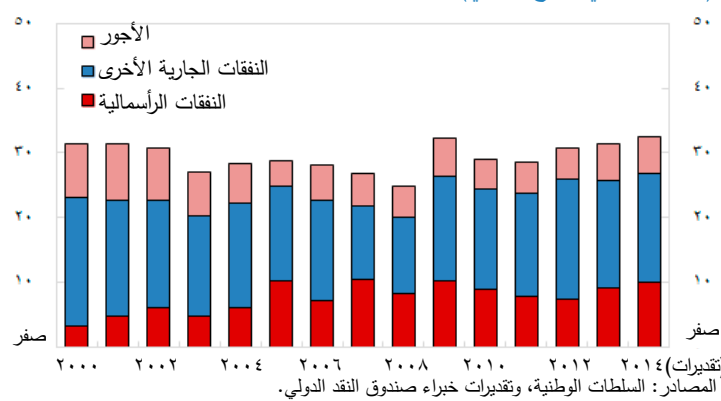
٢/ نحو ٨٥% من ضريبة دخل الشركات من قطر للبترول.

الشكل البياني ٣- النفقات الحكومية، السنوات المالية ٢٠٠٠-٢٠١٤ (بمليارات الريالات القطرية الحقيقية)



المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء الصندوق.

الشكل البياني ٤- النفقات الحكومية، السنوات المالية ٢٠٠٠-٢٠١٤ (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

حين تشكل إيرادات النفط والغاز المباشرة نحو ٦٠% من مجموع الإيرادات، فإن أكثر من ٩٠% من مجموع الإيرادات هو بالفعل إيرادات هيدروكربونية (في السنة المالية ٢٠١٣). ومن الناحية العملية، يأتي كل الدخل الاستثماري تقريبا والجزء الأكبر من ضريبة دخل الشركات من قطر للبترول، وهي أكبر شركة عامة في قطر وتضم الشركات الهيدروكربونية للعمليات الإنتاجية الرئيسية والعمليات المتممة للإنتاج. وتتألف الإيرادات غير الهيدروكربونية من ضريبة دخل الشركات التي تبلغ ١٠% والمطبقة على الشركات الأجنبية، وضريبة مخصصة من المنبع نسبتها من ٥% إلى ٧% مطبقة على مدفوعات معينة لغير المقيمين، والرسوم الجمركية البالغة ٥% وبعض الرسوم الأخرى.

٤- وزاد مجموع نفقات الحكومة المركزية نتيجة النمو القوي في كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي (الشكلان البيانيان ٣ و٤). فقد زاد الإنفاق الجاري بنحو ١٥% في المتوسط خلال السنوات المالية ٢٠٠٠-٢٠١٣ بالقيمة الحقيقية، ويشمل ذلك زيادة الأجور بنسبة ١١% سنويا. وكان نمو الأجور كبيرا للغاية في السنوات الخمس الأخيرة، حيث وصل إلى حوالي ٢٠% في المتوسط سنويا لعدة أسباب ليس أقلها الأوضاع الجغرافية-السياسية المعقدة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وزاد الإنفاق الرأسمالي بشكل أكبر حيث وصل إلى ٢٥% سنويا تقريبا في السنوات المالية ٢٠٠٠-٢٠١٣ بالقيمة الحقيقية، نظرا لتطبيق قطر لاستراتيجيتها الطموحة للتنمية الوطنية. ونتيجة لذلك، زادت نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى مجموع الإنفاق من ١٠% في السنة المالية ٢٠٠٠ إلى ٢٩% في السنة المالية ٢٠١٣. وظل مجموع الإنفاق كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بدون تغيير في الفترة نفسها نظرا لأن زيادة الإنفاق الرأسمالي قابلها انخفاض الإنفاق الجاري.

^٢ معظم دخل الاستثمار وضريبة دخل الشركات يأتي من أنشطة هيدروكربونية.

٥- أدى انخفاض أسعار الطاقة والوقود إلى تقديم دعم كبير، مباشر أو ضمني، كما حدث في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (الجدول ١). ووصل الدعم المُحمّل على الموازنة في قطر إلى ٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٠؛ وتشير التقديرات إلى أن دعم الطاقة الضمني يبلغ ٣,٥% (تقرير IMF, 2014).^٢ وربما كان حجم دعم المياه كبيراً أيضاً نظراً لأن معدلات استهلاك المياه وإهدار المياه لأسباب فنية كبيرة في قطر، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (الإطار ١). وتمثلت إصلاحات الدعم حتى الآن أساساً في رفع أسعار بيع البنزين والديزل بالتجزئة (في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤)، والتي لا تزال أقل بكثير من مستويات السوق الدولية (بنحو ٥٠% مقارنة بالأسعار في الولايات المتحدة).

الجدول ١ - تكلفة انخفاض أسعار الطاقة والمياه في مجلس التعاون الخليجي

آخر الإصلاحات	% من إجمالي الناتج المحلي /١	
زادت التعريفات الصناعية على الغاز في البحرين بنسبة ٥٠% في أول يناير ٢٠١٢. وكذلك زادت التعريفات على الكهرباء والمياه للاستخدامات غير المنزلية (في أكتوبر ٢٠١٣)	١٢,٥	البحرين
استُكملت دراسة عن أثر الهيكل المتباين لتعريفات الكهرباء والمياه في عام ٢٠١٤. وأوقف دعم الديزل.	٧,٠	الكويت
من المقرر مضاعفة أسعار لقيم الغاز في عام ٢٠١٥. ويجري تنفيذ دراسة عن قطاع الطاقة بهدف التخفيض التدريجي للدعم الكلي على الوقود.	٦,٢	عمان
رفعت قطر أسعار بيع البنزين بالتجزئة بنسبة ٢٥% والديزل بنسبة ٣٠% في يناير ٢٠١١. ورفعت أسعار الديزل مرة أخرى في مايو ٢٠١٤ بنسبة ٥٠%. وتبذل حالياً جهوداً لتطوير تكنولوجيات تحلية المياه ورفع الوعي العام باستخدام الطاقة على نحو قابل للاستمرار.	٣,٥	قطر
رفعت المملكة العربية السعودية متوسط سعر الكهرباء للمباعة للمستخدمين من غير الأفراد بنسبة ٩,٦% في أول يوليو ٢٠١٠. وللسيطرة على الزيادة السريعة في استخدام الطاقة، تقوم الحكومة حالياً بتعزيز معايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني والأجهزة، بما في ذلك في الصناعة. ومن المقرر على المدى المتوسط وضع معايير أشد بشأن الانبعاثات الناتجة عن المركبات وشبكات النقل العام.	٩,٩	المملكة العربية السعودية
رفعت الإمارات العربية المتحدة أسعار البنزين في عام ٢٠١٠ إلى أعلى مستوى بين دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها لا تزال أقل من الأسعار الدولية. وتقوم أبوظبي بإعداد استراتيجية شاملة لاستهلاك الكهرباء والمياه، ستؤدي إلى زيادة في التعريفات من يناير ٢٠١٥. ورفعت دبي تعريفات المياه والكهرباء بنسبة ١٥% في أوائل عام ٢٠١١.	٥,٧	الإمارات العربية المتحدة

المصادر: صندوق النقد الدولي؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ والسلطات الوطنية؛ والدراسة بعنوان "إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات"، الصندوق، ٢٠١٣. ١/ بالنسبة للكويت وعمان، تعرض مبالغ الموازنة الرسمية. وبالنسبة للبحرين، فإن الرقم يشمل الدعم داخل الموازنة وخارجها. أما بالنسبة لقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تُستخدم تقديرات الدعم قبل الضريبة (دراسة IMF, 2013).

^٢ تتوافر بيانات الدعم المُحمّل على الموازنة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠، وتُشتق من الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة. ولا يوجد فصل بين بيانات الغذاء والطاقة. ونسبة دعم الطاقة البالغة ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي مأخوذة من تقديرات صندوق النقد الدولي لعام ٢٠١١. ويستخدم تقرير IMF 2014 سعر الوقود الدولي كسعر مرجعي في تقدير تكلفة الدعم (سوف تتحمل البلاد تكلفة الفرصة الضائعة لمجرد بيع الوقود بتكلفة الإنتاج المحلية).

الإطار ١ - استهلاك المياه في دول مجلس التعاون الخليجي

يزيد متوسط استهلاك الفرد من المياه في السنة في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٦٥% عن المتوسط العالمي، حيث يبلغ ٨١٦ مترا مكعبا مقابل ٥٠٠ متر مكعب. وهناك نقص في إمدادات المياه من الموارد المتجددة، ولا سيما مياه الأمطار والمياه الجوفية، وتعتمد هذه البلدان على تحلية مياه البحر، وهي عملية كثيفة الاستخدام للطاقة، وتفرض تكلفة على الاقتصاد والبيئة. على سبيل المثال، تستهلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ما بين ١٠ أضعاف و ٣٩ ضعف كمية المياه المتجددة المتوفرة لديهما، مما يؤدي إلى نضوب مكامن المياه الجوفية بمعدلات أسرع بكثير من معدلات تغذيتها مجددا بمياه الأمطار. وعُمان وحدها هي التي لديها كميات مياه من الموارد المتجددة تكفي تقريبا لتلبية احتياجاتها المحلية. وانعكاسا لمتوسط النمو السكاني البالغ نحو ٣% والتدفقات الكبيرة من الوافدين منذ عام ١٩٧٠، انخفض نصيب الفرد من المياه العذبة المتوفرة انخفاضاً كبيراً من ٦٨٠ متراً مكعباً في عام ١٩٧٠ إلى ١٨٠ متراً مكعباً في عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن يتدهور نقص المياه أكثر من ذلك إذا استمرت الزيادة السكانية بنفس السرعة.

ولتلبية الطلب المتزايد، قامت دول مجلس التعاون الخليجي ببناء وتشغيل محطات لتحلية المياه عالية التكلفة. وتوفر تحلية المياه ثلثي أو أكثر من المياه الصالحة للشرب المستخدمة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها تنطوي على تكاليف اقتصادية وبيئية باهظة. وعلى الرغم من التحسن الكبير في الكفاءة على مدار العقود الماضية، لا تزال تحلية مياه البحر طريقة مكلفة نسبياً لإنتاج المياه الصالحة للشرب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحلية مياه البحر عملية كثيفة الاستخدام للطاقة، وتستهلك بنسبة ١٠% إلى ٢٥% من استهلاك الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي في المتوسط (نحو ٥٠% في قطر). وأدت عملية تحلية المياه إلى زيادة درجة حرارة مياه الخليج وملوحته، وتشير التقديرات إلى أن ملوحة مياه الخليج ارتفعت بنسبة ٢% على مدار السنوات العشرين الأخيرة، وترتبت على ذلك آثار سلبية على الحياة البحرية والنظم البيئية.

وتستنزف الموارد المائية بشكل كبير نتيجة لعدم كفاءة الزراعة وضعف الترتيبات المؤسسية وتراجع مستوى ممارسات الإدارة. ويشكل الطلب من القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي ما يصل إلى ٨٠% من مجموع الطلب على المياه (يتمتع القطاع بعدد من المزايا مثل عدم وجود تعريفات على المياه المستخدمة في الزراعة وبرامج مختلفة للحوافز نتج عنها الإفراط في زراعة المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه ونضوب المياه الجوفية). وفي الوقت نفسه، لا تسهم الزراعة إلا بضع نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي. وهناك كذلك خسائر ضخمة في الري، تصل إلى ٤٠%. وتحاول بعض دول مجلس التعاون الخليجي الآن الحد من الإفراط في استهلاك المياه في مجال الزراعة (مثلاً عن طريق تشجيع المزارعين المحليين على زراعة محاصيل تحتاج إلى كميات أقل من المياه وإلغاء مشروعات تصدير القمح تدريجياً). ويسهم ضعف الترتيبات المؤسسية وتراجع مستوى ممارسات الإدارة في إهدار الموارد المائية. وفي المتوسط، هناك ما يزيد قليلاً عن ٢٠% من المياه المحلية الذي يتعرض للهدر بسبب التسرب أو لا يخضع للقياس.

ويُقَدَّم دعم كبير لتمويل هيكل يفتقر إلى الكفاءة وينتج عنه ارتفاع معدلات استهلاك المياه ويشكل مخاطر على المالية العامة في الأجل الطويل. فبيلغ متوسط استهلاك المياه في قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ضعف متوسط الاستهلاك العالمي تقريباً، في حين يزيد متوسط الاستهلاك في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى عن المتوسط العالمي. وفي حين لا تتوفر بيانات عن معدلات دعم المياه في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً، فإنها قد تصل إلى بضع نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي. ويمكن أن يؤدي ترشيد استخدام المياه وخفض الفاقد إلى تخفيض الاستهلاك بشكل كبير (حتى ٤٠% في قطر، على سبيل المثال).

٦- بينما كانت سياسة المالية العامة متسقة مع هدف تحقيق العدالة بين الأجيال حتى وقت قريب، فقد تغير هذا الوضع مع انخفاض أسعار النفط. فقد أدى الانخفاض الكبير في أسعار النفط إلى تسجيل معدلات عجز في القطاع غير الهيدروكربوني أعلى من المستويات الحدية التي تحقق العدالة بين الأجيال بنحو ٥% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني.^٤ وتشير التقديرات إلى أن سعر النفط المحقق لتعادل المالية العامة للحكومة العامة سيرتفع إلى ٧٧ دولارا للبرميل بحلول السنة المالية ٢٠٢٠، وهو ما يشير إلى مخاطر ناشئة مرتبطة بانخفاض أسعار النفط بصفة دائمة (من المتوقع أن يصل السعر المحقق لتعادل المالية العامة مع مراعاة العائدات والمكاسب الرأسمالية لجهاز قطر للاستثمار إلى ٦٨ دولارا للبرميل بحلول السنة المالية ٢٠٢٠). وتسمح الاحتياطات الوقائية المالية الموجودة في قطر بتعديل السياسات بطريقة تدريجية.

تدابير الإنفاق

٧- سوف يساعد احتواء الإنفاق الجاري وتحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي على تحقيق العدالة بين الأجيال ودعم استمرارية أوضاع المالية العامة. وينبغي أن تشمل السياسات على ما يلي:

- السيطرة على فاتورة أجور القطاع العام: فعلى السلطات أن تضع استراتيجية واضحة متوسطة الأجل لفاتورة أجور القطاع العام وأن تجري مراجعات لجهاز الخدمة المدنية للمساعدة في تحديد الوظائف غير الضرورية والغائها تدريجيا. وسوف يساعد ذلك على ثبات الأجور إلى حد كبير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من الآن فصاعدا.
- تجميد النفقات الإدارية بين السنتين الماليتين ٢٠١٦ و ٢٠٢٠ من شأنه أن يحقق وفورات كبيرة في الإنفاق الجاري (زادت هذه النفقات بنسبة ٢٥% في المتوسط سنويا في الفترة بين السنتين الماليتين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢).
- تخفيض أشكال الدعم المختلفة وإلغاء ما يُقدّم للمنتجين تماما بالتدريج: فسوف يساعد رفع أسعار الكهرباء والمياه والوقود، مع توفير الحماية للمحتاجين، وتحديث الزراعة وجمع مزيد من موارد المياه المتجددة وتحسين عملية تخصيص المياه والحد من إهدارها من خلال تنظيم أفضل على تعزيز أوضاع المالية العامة و/أو زيادة الإنفاق على المجالات ذات الأولوية مثل التعليم والصحة.
- تحديد أولويات المشروعات الاستثمارية سيساعد أيضا في السيطرة على نمو الإنفاق: وسوف يؤدي تمهيد مسار الإنفاق إلى الحد من مخاطر النشاط الاقتصادي المحموم على المدى القصير ومخاطر فرط الطاقة الإنتاجية على

^٤ يضع هذا التحليل تقديرات لمسار الإنفاق الحكومي ومعدلات العجز غير الهيدروكربوني ذات الصلة التي تحقق دخلا سنويا حقيقيا ثابتا للفرد لتمويل الإنفاق من الموازنة بعد نفاذ عائدات المواد الهيدروكربونية. وتُجرى العمليات الحسابية في ظل افتراضات معقولة بشأن الأفق الزمني لنضوب الموارد الهيدروكربونية، والمعدل الحقيقي للعائد على الأصول المالية، وأسعار النفط، والتضخم، والنمو السكاني.

المدى المتوسط. وينبغي أن يستند الإنفاق الرأسمالي إلى تدقيق حذر لمشروعات الاستثمار العام وألا يحدد عن مسار اعتمادات الموارد المتوافرة الذي تضعه وحدة إدارة الاستثمارات العامة حديثة الإنشاء في وزارة المالية.^٥

- هناك حاجة إلى وضع خطة طوارئ للإنفاق، بما في ذلك للمشروعات الرأسمالية في ضوء المخاطر على المالية العامة. وينبغي أن تقترن أي إصلاحات باستراتيجية للتواصل وتدابير تخفيف موجهة للحد من مخاطر التنفيذ.

خيارات الإيرادات

٨- سوف تؤدي الجهود الموازية لزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية إلى تعزيز القدرة على الاستمرار وتحقيق العدالة بين الأجيال. فينبغي الاستثمار بمبدأين رئيسيين في توجيه عملية صنع السياسة الضريبية في قطر نظرا للفوائض الكبيرة التي تحققها من الإيرادات الهيدروكربونية. أولاً، لن يؤثر انخفاض المعدلات الضريبية والانتعاش الشديد في الوعاء الضريبي عموماً على سلوك المستثمرين والمستهلكين. ويتسق هذا المبدأ أيضاً مع استراتيجية التنوع الاقتصادي. وثانياً، سينظر المستثمرون الأجانب إلى ضريبة دخل الشركات ذات التغطية الأوسع التي تتحقق من خلال إدراج الشركات القطرية (والشركات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي) على أنها تحقق المزيد من العدالة في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق ضريبة دخل الشركات الأوسع نطاقاً على الشركات غير المساهمة يمكن أن يؤدي إلى تصاعدية الضرائب إلى حد ما ويقلل الحاجة إلى تطبيق ضريبة دخل عامة على الأفراد. وتشير التقديرات إلى أن هذا الإجراء يمكن أن يولد ٢% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني (الجدول ٢).

٩- وستحقق ضريبة القيمة المضافة منفعة كضريبة ذات معدل منخفض ووعاء ضريبي واسع. وتعد ضريبة القيمة المضافة بوجه عام المصدر الأكثر استقراراً لتحقيق الإيرادات بأقل ضرر على الاستثمارات. وفي ظل مناخ المالية العامة الكلية القائم في قطر، يمكن النظر في تطبيق ضريبة قيمة مضافة ذات معدل منخفض، هو ٥% مثلاً. ومن شأن فرض ضريبة استهلاك ذات وعاء واسع مثل ضريبة القيمة المضافة أن يزيد عائدات الإيرادات بتكلفة كفاءة منخفضة. وفي الوقت نفسه، فإن انعكاساتها على تحقيق العدالة ستكون ضئيلة نسبياً بينما ستحصل الإدارة الضريبية على دفعة كبيرة وإيجابية. ويعتمد التقدم في هذا المجال على مدى سرعة الاتفاق على أطر ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي الملزمة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على المدى المتوسط.^٦

١٠- وينبغي عدم اعتبار الرسوم والمصاريف المفروضة لقاء الخدمات التي تقدمها الحكومة بديلاً عن الضرائب. فإذا كانت الرسوم أقل من تكاليف السلع والخدمات الحكومية (بخلاف السلع والخدمات العامة)، سيكون رفعها موضع ترحيب. غير أن رفع الرسوم بغرض توليد إيرادات يمكن أن يصبح عملية معقدة وعديمة الكفاءة. وفيما يلي عدد من أوجه القصور في هذه العملية: (١) الرسوم تشوه العرض والطلب عن طريق تشجيع الحكومة (مثلاً) على مواصلة توفير سلع وخدمات لا تنتجها

^٥ يصل الإنفاق الاستثماري الجديد في سياق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وكأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢ إلى ٦٠٠ مليار من الريالات القطرية على مدار السنوات العشر القادمة.

^٦ يحدد إطار سياسة مجلس التعاون الخليجي المعلمات الأساسية التي تعتمد عليها البلدان في تحديد ضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك على التجارة البينية في المنطقة، ولكن يُترك قدر كبير من المرونة للبلدان في وضع السياسة وتصميم إدارة ضريبة القيمة المضافة على المستوى الوطني. ويتوقع أن يسن كل بلد تشريعه الخاص بشأن ضريبة القيمة المضافة.

بكفاءة؛ و (٢) لا تحقق هذه الرسوم الإنصاف والشفافية؛ و (٣) عادة ما تكون إدارة الرسوم أكثر تكلفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطريقة الوحيدة لفرض ضرائب على المعاملات الخاصة تتمثل في توسيع نطاق تغطية الرسوم لتشمل العقود الخاصة، مثلا في شكل رسوم دمغة. والبديل لنظام الرسوم هو تطبيق ضريبة على المعاملات بمعدل موحد لجميع السلع والخدمات، سواء التي توفرها الحكومة أو الهيئات الخاصة (مثل ضريبة القيمة المضافة).

انعكاسات تدابير المالية العامة

١١- يمكن أن تؤدي هذه الخيارات التوضيحية للإيرادات والنفقات إلى تحقيق وفورات كبيرة على المدى المتوسط. فيمكن أن يؤدي تجميد النفقات الإدارية وإلغاء الدعم على المياه والكهرباء إلى تحقيق وفورات تبلغ حوالي ٤,٥% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني على المدى المتوسط. ومن شأن تطبيق ضريبة دخل الشركات بنسبة ١٠% على شركات قطر ودول مجلس التعاون الخليجي وضريبة قيمة مضافة بنسبة ٥% أن يدر نسبة أخرى قدرها ٣,٥% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني (الجدول ٢).

الجدول ٢- قائمة توضيحية لخيارات ضبط أوضاع المالية العامة		
التعليقات	المكاسب التقديرية /١	
	٣,٥	الإيرادات
تطبيق ضريبة نسبتها ١٠% على دخل شركات قطر ودول مجلس التعاون الخليجي	٢,٠	ضريبة دخل الشركات
تطبيق ضريبة قيمة مضافة بنسبة ٥%	١,٥	ضريبة القيمة المضافة
	٤,٥	النفقات
تجميد النفقات الإدارية بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٠	٣,٥	المصروفات الإدارية
إلغاء الدعم على المياه والكهرباء	١,٠	دعم المياه والكهرباء
/١ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني. المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.		

باء- تعزيز أطر المالية العامة

١٢- اتخذت قطر خطوات في الماضي لتطبيق إطار الموازنة متوسط الأجل ولكن نجاحه كان محدودا. فقد كان من المفترض أن يركز إطار الموازنة متوسط الأجل على فترة مدتها ثلاث سنوات، على أن تتم الموافقة سنويا على الموازنة للسنة المالية التالية. غير أن إطار الموازنة متوسط الأجل ظل وثيقة داخلية مستقلة في قطر ولم يدمج في عملية إعداد الموازنة العادية. ونظرا لعدم وجود إطار قوي للموازنة، كانت تتم زيادة النفقات بشكل متكرر خلال السنة المالية عن المستويات المقررة (وكان الإنفاق الجاري هو القوة المحركة). وعادة ما كانت النفقات والإيرادات الفعلية أعلى بكثير من مخصصات الموازنة الأولية نتيجة انخفاض الافتراضات بشأن سعر النفط (كانت مثلا ٦٥ دولارا في السنوات المالية الثلاث الماضية). وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما كانت قرارات الإنفاق الإضافي تصدر على أساس مخصص.

١٣- ولتعزيز إصلاحات الموازنة وضمان تنفيذها على نحو فعال، قام وزير المالية الجديد بتعديل الهيكل التنظيمي لوزارة المالية وشرع في تطبيق منهج أكثر دقة في تنفيذ الإصلاح.^٧

- أنشئت وحدة المالية العامة الكلية في وزارة المالية كجزء من إدارة البحوث والدراسات حديثة الإنشاء. وتتمثل مهام الوحدة في وضع النماذج والتنبؤات الاقتصادية الكلية، التي ستستخدمها إدارة الموازنة العامة والإدارة المنشأة حديثاً لإدارة الاستثمار العام في إعداد الموازنات السنوية ومتوسطة الأجل. وستنشئ وحدة الإحصاءات التابعة أيضاً لإدارة البحوث والدراسات قاعدة بيانات بشأن بيانات المالية العامة والبيانات الاقتصادية وتعمل على تحديثها بانتظام.
- وبدأ عنصر حيوي آخر من عناصر إصلاحات الموازنة، وهو تطبيق الحكومة لنظام معلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS)، في عام ٢٠١٣ ومن المتوقع الانتهاء منه في الربع الثاني من عام ٢٠١٥. وسيربط نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية جميع مؤسسات الإنفاق بوزارة المالية لتخصيص الموارد العامة واستخدامها ومتابعتها ومراقبتها بشفافية في جميع الوزارات. وسيعزز هذا النظام العديد من مجالات إدارة المالية العامة، بما في ذلك الاستثمار العام والحوكمة والمخاطر وإدارة الامتثال. ومن المتوقع أن تبدأ وحدة الإحصاءات في تزويد وحدة المالية العامة الكلية ببيانات المالية العامة وفق منهج "دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١" في نهاية عام ٢٠١٥.
- وقد بدأت وزارة المالية في إعداد موازنة قائمة على الأداء لكي يتسق الإنفاق الحكومي مع أهداف الحكومة التي تركز على الربط بين التخطيط والتمويل والنتائج المتوقعة على أساس الناتج. وأصدرت وزارة المالية تعميماً بشأن الموازنة (على أساس تجريبي) بتكليفات إلى وزارة الصحة بإعداد موازنتها القائمة على الأداء حتى السنة المالية ٢٠١٦. وفي المرحلة المقبلة، سيتم تطبيق عملية إعداد الموازنة القائمة على الأداء في جميع الوزارات، التي سبتعين عليها توفير مؤشرات الأداء للمخرجات المحققة بموجب الموازنات المعتمدة. ولتيسير هذه العملية، أنشأت وزارة المالية لجنة وفرقة عمل تُعنى بإعداد الموازنة القائمة على الأداء بالتنسيق مع الوزارات الأخرى لقيادة عمليات تصميم وتنفيذ إطار الموازنة القائمة على الأداء في دولة قطر.
- ولتيسير الإصلاحات، أنشئت اللجنة المعنية بسياسات المالية العامة في وزارة المالية يرأسها وزير المالية.

١٤- ويمكن استخلاص دروس مفيدة في مجال السياسات من تجربة كوريا في إعداد موازنة متوسطة الأجل. وشأنها شأن قطر، لم تكن المالية العامة في كوريا تواجه مشكلات خطيرة ووشيقة. ولكن كان هناك تصور شائع في البلاد بأن هناك حاجة إلى إصلاح الموازنة. وبدعم من كبار صناع السياسات، نجحت كوريا في وضع إطار الإنفاق متوسط الأجل في عام ٢٠٠٤ لإدراج منظورات أطول أجلا في عملية إعداد الموازنة العادية. وتبرز حالة كوريا أهمية (١) وجود دعم قوي لإطار الإنفاق متوسط الأجل من كبار صناع القرار، و(٢) إيجاد سبل لإدماج إطار الإنفاق متوسط الأجل في عملية إعداد الموازنة، و(٣) بناء قدرات الأطراف المعنية (الإطار ٢).

^٧ تشير تجربة كوريا إلى أنه في حين أن الزخم الاقتصادي الكلي مهم لبدء إصلاحات الموازنة، فإنه لا يكفي لتنفيذ تلك الإصلاحات بشكل سليم. ويؤدي الدعم من جانب كبار صناع السياسات إلى تحفيز تنفيذ إصلاحات الموازنة بشكل كبير.

الإطار ٢ - تجربة كوريا في إعداد موازنة متوسطة الأجل^١

تشير حالة كوريا الاهتمام نظرا لأنها لم تكن تواجه مشكلات خطيرة ملحة أمام المالية العامة تدعو إلى بدء الإصلاحات. وقد شرع في تنفيذ إصلاح الإنفاق متوسط الأجل بسبب مطالبة قوية بوضع جدول أعمال لإصلاح الموازنة من جانب إدارة جديدة والتصور الشائع في منظمات المجتمع المدني وبين المسؤولين الحكوميين بالحاجة إلى إصلاح الإدارة المالية العامة. وتم تنفيذ إصلاح الإنفاق متوسط الأجل لإدراج منظورات أطول أجلا مثل زيادة الدين الحكومي وشيخوخة السكان وزيادة الإنفاق على الرفاه الاجتماعي في عملية إعداد الموازنة السنوية.

وبدأ إصلاح الإنفاق متوسط الأجل أو "الخطة الوطنية لإدارة المالية العامة" في كوريا في عام ٢٠٠٤ ونُفذ بنجاح منذ ذلك الحين^٢. وتألفت مجموعة الإصلاحات من إصلاح الإنفاق متوسط الأجل، وإعداد الموازنة من أعلى إلى أسفل، وإعداد موازنة موجهة نحو الأداء، ووضع نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية. وتقوم وزارة الاستراتيجية والمالية بإعداد توقعات اقتصادية كلية للسنوات الأربع التالية؛ وتوفر الوزارات التنفيذية تقديرات لتكلفة برامجها وتقدم خططها المالية متوسطة الأجل. واستنادا إلى تلك الخطط، تعد وزارة الاستراتيجية والمالية المسودة الأولى من الخطة الوطنية لإدارة المالية العامة التي تغطي اتجاهات السياسات الرئيسية، ومجملات المالية العامة، والحدود القصوى المؤقتة للوزارات التنفيذية. ويُعقد بعد ذلك اجتماع الوزراء المعني باستراتيجية المالية العامة للانتهاج من وضع الحدود القصوى لإنفاق الوزارات التنفيذية. وتصدر في وقت لاحق المبادئ التوجيهية لإعداد الموازنة للوزارات التنفيذية، التي تعد بدورها طلبات الموازنة لتقديمها إلى وزارة الاستراتيجية والمالية. وبعد التفاوض بين الوزارات التنفيذية ووزارة الاستراتيجية والمالية، يتم الانتهاء من إعداد الخطة الوطنية لإدارة المالية العامة ومشروع الموازنة. وتغطي كل خطة وطنية لإدارة المالية العامة خمس سنوات وهي السنة الجارية، وسنة الموازنة، والسنوات الثلاث التالية. وتكون الخطة الوطنية لإدارة المالية العامة وثيقة متجددة، تخضع للمراجعة كل عام.

ويمكن أن نستخلص من حالة كوريا ثلاثة انعكاسات رئيسية على سياسات إصلاح إطار الإنفاق متوسط الأجل.

- أولا، الدعم القوي من كبار صناعات القرار أمر بالغ الأهمية لإصلاح إطار الإنفاق متوسط الأجل من أجل تغطية الحكومة بأكملها. وفي حالة كوريا، فقد أدى الدعم من كبار صناعات القرار إلى استمرار إصلاح عملية إعداد الموازنة متوسطة الأجل حتى تم إضفاء الطابع المؤسسي على إطار الإنفاق متوسط الأجل في المجلس الوطني.
- ثانيا، يجب إدماج إطار الإنفاق متوسط الأجل في عملية إعداد الموازنة. وفي حالة كوريا، فإن الرابط بين إطار الإنفاق متوسط الأجل وإعداد الموازنة السنوية كان إعداد الموازنة من أعلى إلى أسفل. ويعني ذلك أنه كان أمام وزارة الاستراتيجية والمالية مهمة كبيرة تتمثل في وضع حدود قصوى موثوقة للإنفاق بمشاركة نشطة من المكتب المركزي المعني بالموازنة، وهو الجهة المسؤولة عن الموازنات السنوية. وكما لاحظ القائمون بعملية الإصلاح في كوريا، فإن إعداد إطار الإنفاق متوسط الأجل بدون تعاون المكتب المعني بالموازنة لن يؤدي على الأرجح إلى الحفاظ على حدود قصوى موثوقة للإنفاق. ونتيجة لذلك، قد لا يتم إدراج إطار الإنفاق متوسط الأجل في عملية إعداد الموازنة السنوية في الواقع العملي.
- ثالثا، كان تعزيز قدرات الوزارات التنفيذية أساسيا لتحقيق المنافع الكاملة من إطار الإنفاق متوسط الأجل. ومع تنفيذ عملية الإصلاح، كانت الإدارات المعنية بالموازنة في الوزارات التنفيذية تحتاج إلى القدرات اللازمة لإعداد مشروعات الموازنات للوزارات على نحو يتسق مع الأولويات على مستوى الحكومة بأكملها. ولتعزيز الإدارات المعنية بالموازنة في الوزارات، قامت وزارة الاستراتيجية والمالية بتحسين أوضاع الفرق المعنية وزودتها بعدد أكبر من الموظفين. وعادة ما يتطلب نجاح إصلاحات الموازنة متوسطة الأجل وضع خطط لبناء قدرات الأطراف المعنية التي ستنفذ الإصلاحات.

^١ ميني على *Achieving Medium-Term Expenditure Framework Reform, a Case Study of Korea*, The World Bank Policy Research Working Paper, 2013.

^٢ أجريت محاولة سابقة لوضع إطار الإنفاق متوسط الأجل في كوريا في عام ٢٠٠١ ركزت على إدماج الخطة القائمة متوسطة الأجل في عملية إعداد الموازنة العادية وتحقيق الاتساق بين الموارد واتجاهات السياسات الحكومية. ولم تنجح هذه المحاولة أساسا بسبب الافتقار إلى الدعم من كبار صناعات السياسات.

١٥- ويقترح هذا التقرير المراحل التالية لتعزيز منهج إعداد الموازنة متوسط الأجل في قطر.

- المرحلة الأولى (تستكمل بحلول منتصف عام ٢٠١٥). تقوم وحدة المالية العامة الكلية بإعداد اعتمادات الموارد من أعلى إلى أسفل، أو بعبارة أخرى إطار المالية العامة متوسط الأجل، وهو في الأساس إطار اقتصادي كلي للتوقعات بشأن الإيرادات والنفقات والأرصدة غير الهيدروكربونية، والتوقعات بشأن الدين وتقييم المخاطر. كذلك تقوم وحدة المالية العامة الكلية بإعداد وثيقة استراتيجية المالية العامة متوسطة الأجل التي تعمل كأساس لإعداد الموازنة السنوية، وترجمة إطار المالية العامة متوسط الأجل إلى بيان عن أولويات سياسة المالية العامة. ويدخل ضمن هذه الوثيقة أيضا تحليل المخاطر على المالية العامة، مع الإشارة إلى حساسية خطط المالية العامة لمختلف الافتراضات الخاصة بالاقتصاد الكلي، والقطاع الهيدروكربوني، والالتزامات الاحتمالية. وتسير السلطات على المسار الصحيح لاستكمال هذه المرحلة في الموعد المحدد.
- المرحلة الثانية (تستكمل بحلول نهاية عام ٢٠١٦). سيتعين على السلطات مطابقة اعتمادات الموارد من أعلى إلى أسفل بتقدير من أسفل إلى أعلى لتكاليف السياسة القائمة (أو بعبارة أخرى إعداد إطار الموازنة متوسط الأجل). وستجري إدارة الموازنة العامة مراجعات من أسفل إلى أعلى عن طريق تدقيق سياسات القطاعات بهدف إدماج برامج القطاعات المعدة من أسفل إلى أعلى مع اعتمادات الموارد المعدة من أعلى إلى أسفل. وفي نهاية هذه المرحلة، سيكون إطار الموازنة متوسط الأجل مطبقا بشكل كامل ومدمجا في عملية إعداد الموازنة السنوية.
- المرحلة الثالثة (تستكمل بحلول نهاية عام ٢٠١٧). بعد تطبيق إطار الموازنة متوسط الأجل بشكل كامل، ستحوله السلطات تدريجيا إلى إطار للإنفاق متوسط الأجل قائم على الأداء. وكما أشير أعلاه، بدأت وزارة المالية بالفعل إعداد الموازنات على أساس الأداء. وسيستمر هذا العمل بالتوازي مع أول مرحلتين من إصلاحات الموازنة المقترحة أعلاه. وسيؤدي ذلك إلى تعزيز قدرات الوزارات التنفيذية وسييسر استكمال المرحلة الرابعة (والأخيرة) من الإصلاحات. وفي هذه المرحلة، سيتم ربط تمويل الموازنة بالنتائج (تحويل التركيز من مراقبة عوامل الإنتاج إلى مراقبة الناتج وتخصيص الموارد وفقا للنتائج التي تحققها البرامج). وينبغي أن يكون للوزارات والهيئات في القطاعات المختلفة استراتيجيات قطاعية متوسطة الأجل، وعليها تحديثها بانتظام، وبالتالي ستحتاج إلى تنمية الكفاءات في مجالي تحليل السياسات وإدارة الأداء.

١٦- وسيؤدي إطار الموازنة متوسط الأجل إلى تحسين الانضباط المالي وزيادة القدرة على التنبؤ بالموازنة وتعزيز مصداقيتها، في حين سيضمن وضع إطار لاحق للإنفاق المتوسط الأجل وتخصيص الموارد بشكل أفضل. فيكتسي تعزيز الانضباط المالي أهمية كبيرة في سياق أي برنامج استثماري كبير جار. ومن شأن تجنب إدخال تعديلات متكررة على الموازنة في منتصف العام أن يساعد على ترسيخ سياسة المالية العامة ويدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي. وسيوفر إطار الموازنة متوسط الأجل القوي أداة انضباط للمساعدة على بناء الاحتياطات الوقائية والمرونة عندما تكون أسعار المواد الهيدروكربونية مرتفعة، وتوفير مزيد من الوضوح عن نوايا سياسة المالية العامة الحكومية. كذلك إعداد إطار الموازنة متوسط الأجل سيتيح قاعدة مفيدة لإجراء حوار سياسي حول مستويات الإنفاق والادخار المناسبة. وسيؤدي إطار الإنفاق متوسط الأجل إلى تخصيص أفضل للموارد من خلال الربط بين السياسات والتخطيط وإعداد الموازنة، وبالتالي سيؤدي إلى استخدام الموارد العامة بقدر أكبر من الكفاءة.

١٧- ومن المهم أن تكون عملية إعداد الموازنة متوسطة الأجل مدمجة بشكل كامل في عملية إعداد الموازنة العادية. فتحقيق هذا الإدماج من الناحية العملية أمر صعب ويمكن أن يظل إطار الموازنة متوسط الأجل/إطار الإنفاق متوسط الأجل وثيقة قائمة بذاتها. ولنجاح إدماج إطار الموازنة متوسط الأجل/إطار الإنفاق متوسط الأجل في عملية إعداد الموازنة العادية، يتعين إعداد اعتمادات للموارد من أعلى إلى أسفل (خلال المرحلة الأولى حسبما أشير أعلاه)، وسيكون التنسيق الوثيق بين الإدارات المعنية في وزارة المالية مطلباً ضرورياً. كذلك سيكون من المهم لتسوية أي مشكلات مرتبطة بالموازنة، أن تتواصل الوزارات التنفيذية مع وزارة المالية من خلال فريق معني بالقطاع، بدلاً من اللجوء مباشرة إلى وحدات وإدارات مختلفة.

١٨- كذلك تشكل النظم القوية في الإدارة المالية العامة وزيادة التوجيه عن طريق قواعد مالية مرنة عناصر مهمة في إصلاحات الموازنة المطلوبة. ويشمل ذلك ضوابط صارمة على الإنفاق وإبلاغ بيانات المالية العامة في الوقت المناسب وعلى نحو موثوق يستند إلى المعايير الدولية. ويمكن أن يؤدي التحضير لاعتماد بعض القواعد المالية المرنة إلى فصل قرارات الإنفاق عن الإيرادات المتقلبة (مثل قاعدة الرصيد الهيكلي، أو قاعدة الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني، أو قاعدة الإنفاق).^٨ وسوف يساعد توسيع نطاق تغطية المالية العامة لإدراج الإيرادات والنفقات من خارج الموازنة، والمؤسسات المملوكة للدولة، والهيئات الأخرى ذات الصلة بالحكومة على تقييم انعكاسات إنفاق القطاع العام على الاقتصاد بشكل أفضل. كذلك من المهم زيادة شفافية حسابات المالية العامة، نظراً لصعوبة التقييم الدقيق لوضع المالية العامة في قطر في ظل محدودية الإفصاح عن المعاملات المالية وعدم توافر معلومات رسمية عن حجم صندوق الثروة السيادية.

جيم- النتائج المستخلصة

١٩- لا تزال سياسة المالية العامة قابلة للاستمرار، ولكن نظراً للانخفاض الكبير في أسعار النفط، هناك حاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير لزيادة الإيرادات واحتواء النفقات من أجل ضمان تحقيق العدالة بين الأجيال. فقد زادت الإيرادات والنفقات الكلية للحكومة المركزية زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٠، بدافع من ارتفاع سعر النفط وزيادة الإنتاج الهيدروكربوني، مما شكل مخاطر على استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط إلى الطويل، ولا سيما في سياق انخفاض أسعار الهيدروكربون. ومن شأن التدابير الرامية إلى احتواء الإنفاق الجاري، وإعطاء الأولوية للإنفاق الرأسمالي، وزيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية أن تساعد على عودة سياسة المالية العامة إلى الاتساق مع هدف تحقيق العدالة بين الأجيال. وتشمل التدابير المقترحة السيطرة على فاتورة أجور القطاع العام، وتجميد النفقات الإدارية، والحد من الدعم، وتحديد أولويات المشروعات الاستثمارية. كذلك يمكن النظر في توسيع نطاق ضريبة دخل الشركات لإدراج الشركات القطرية (والشركات التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي) وتطبيق ضريبة استهلاك ذات معدل منخفض ووعاء ضريبي واسع مثل ضريبة القيمة المضافة.

٢٠- ويقترح التقرير عدة مراحل لتعزيز منهج إعداد موازنة متوسطة الأجل في قطر. ففي المرحلة الأولى، (بحلول منتصف عام ٢٠١٥)، تقوم وحدة المالية العامة الكلية بإعداد اعتمادات الموارد من أعلى إلى أسفل، أو إطار المالية العامة متوسط الأجل، ووثيقة استراتيجية سياسة المالية العامة متوسطة الأجل مع تحليل للمخاطر المالية، وترجمة إطار المالية العامة

^٨ للاطلاع على خيارات السياسات في هذا المجال، راجع على سبيل المثال التقرير بعنوان *Towards Stronger Fiscal Policy and Institutions in the GCC*، الذي أعده خبراء صندوق النقد الدولي للاجتماع السنوي لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ٢٠١٢..

قطر

متوسط الأجل إلى بيان عن أولويات سياسة المالية العامة. وتغطي المرحلة الثانية (بحلول نهاية عام ٢٠١٦) إعداد إطار الموازنة متوسط الأجل المطبق بشكل كامل. وفي نهاية هذه المرحلة، سيُدمج إطار الموازنة متوسط الأجل في عملية إعداد الموازنة السنوية، مما ينتج عنه تحسن الانضباط المالي وزيادة إمكانات التنبؤ بالموازنة. وخلال المرحلة الثالثة (بحلول نهاية عام ٢٠١٧)، ستُحول السلطات إطار الموازنة متوسط الأجل تدريجياً إلى إطار للإنفاق متوسط الأجل، وترتبط تمويل الموازنة بنتائج مؤدية إلى تخصيص أفضل للموارد. وستقوم الوزارات والهيئات في القطاعات المختلفة بتنمية المهارات في مجالي تحليل السياسات وإدارة الأداء. وتكتسب نظم الإدارة المالية العامة القوية وزيادة التوجيه من خلال قواعد مالية مرنة أهمية حاسمة في تنفيذ هذه الإصلاحات في الموازنة.

المراجع

- Achieving Medium-term Expenditure Framework Reform, A Case Study of Korea, Policy Research Working Paper, World Bank, January 2013
- Achieving a sustainable water sector in the GCC: Managing supply and demand, building institutions; PWC, 2014.
- Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications, IMF, 2013
- Fiscal Policy in Qatar, Selected Issues Paper, IMF, January 2012
- Medium-term Budget Framework in Qatar, Selected Issues Paper, IMF, December 2012
- Qatar National Development Strategy 2011-2016
- Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia, IMF, October 2014
- Subsidy Reform in the Middle East and North Africa, IMF, 2014
- Towards Stronger Fiscal Policy and Institutions in the GCC; IMF staff paper prepared for the 2012 Annual Meeting of Ministers of Finance and Central Bank Governors of the GCC
- Water Resources in the GCC Countries: An Overview; Water Resources Management 14: 59–75, 2000.

تقسيم عوامل النمو السريع في قطر: نمو عوامل الإنتاج أم الإنتاجية أم الاثنين؟^١

سجلت قطر معدلات مثيرة للإعجاب في نمو الناتج، ولكن عوامل الإنتاج مثل العمالة والرصيد الرأسمالي نمت بنفس السرعة تقريباً، مما حقق مكاسب إنتاجية قليلة أو معدومة. وبالنظر إلى المستقبل، فإن انخفاض معدلات النمو السكاني والاستثمار يعني انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي ما لم تتسارع وتيرة الإنتاجية. وتشتمل التدابير الرامية إلى دعم الإنتاجية على تعزيز كفاءة الاستثمار العام، وتنمية رأس المال البشري، وتحقيق مزيد من التقدم في تحسين مناخ الأعمال.

ألف - مقدمة

١- يتناول هذا التقرير تقييم المساهمات النسبية لعوامل الإنتاج والإنتاجية في أداء النمو في قطر خلال السنوات الأخيرة. فقد نما إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني وغير الهيدروكربوني في قطر بسرعة. غير أن الهجرة أدت إلى زيادة القوى العاملة بينما أدت المشروعات الرأسمالية للحكومة إلى زيادة رصيد رأس المال. ويجدر فحص مدى استمرارية النمو في المستقبل في ضوء احتمالات انخفاض النمو السكاني والاستثمار. ويسهم هذا التقرير في إجراء التحليل عن طريق وصف مساهمات نمو عوامل الإنتاج في نمو الناتج. ويقم دور نمو الإنتاجية، إن وجد، ويناقش السياسات التي يمكن أن تساعد على زيادة نموها.

٢- وينقسم التقرير على النحو التالي: يقارن القسم بآء أداء نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي في قطر بمثيله في البلدان الأخرى سريعة النمو ثم يصف الزيادة في عدد السكان ورصيد رأس المال. ويعدل القسم جيم الزيادات في نسبة العمالة إلى السكان ورصيد رأس المال البشري من أجل حساب التغيرات في إنتاجية العمالة والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ويقدم القسم دال فكرة عما يمكن أن يترتب على بطء نمو عوامل الإنتاج بالنسبة لنمو إجمالي الناتج المحلي ويقترح سياسات يمكن أن تساعد على رفع نمو الإنتاجية.

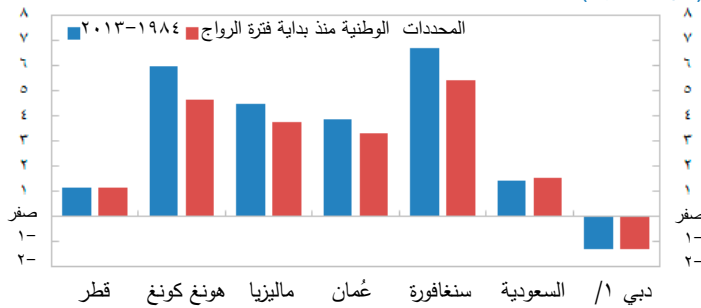
باء - نمو الناتج ونمو عوامل الإنتاج

٣- قطر ضمن مجموعة صغيرة من الاقتصادات سريعة النمو. ففي عام ٢٠٠٨، أشارت اللجنة المعنية بالنمو والتنمية إلى ثلاثة عشر اقتصاداً بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي لديها ٧% في المتوسط لمدة ٢٥ عاماً أو أكثر، ومن بينها هونغ كونغ (الصين)، وماليزيا، وسنغافورة، وعمان.^٢ وفي السنة التي تُشير فيها التقرير (Growth Commission, 2008)، بلغت قطر هذا المستوى الحدي، حيث حققت في المتوسط ٧% في السنوات من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٨. وعند امتداد هذه الفترة لتغطي من ١٩٨٤ إلى ٢٠١٣، تبلغ نسبة النمو ٧,٧٥% في العام. وفي القطاع غير الهيدروكربوني، بلغ النمو السنوي في قطر ٨,٢٥% على مدى الفترة نفسها، وهو ما يتجاوز المستوى الحدي البالغ ٧% بكثير.

^١ من إعداد ألبرتو بيهار وأندرو وارنر بمساعدة بحثية ممتازة من خوان كارلوس فلوريس.

^٢ تشمل الاقتصادات الأخرى بوتسوانا والبرازيل والصين وإندونيسيا واليابان وجمهورية كوريا ومالطة ومقاطعة تايوان الصينية وتايلند. وكان من المتوقع أن تحقق الهند ونيبوت نام هذا المستوى الحدي بعد وقت قصير من النشر. وبلغ متوسط النمو في عمان ٧% سنوياً في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٩.

الشكل البياني ١- قطر والبلدان المقارن بها: نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (متوسط بسيط)



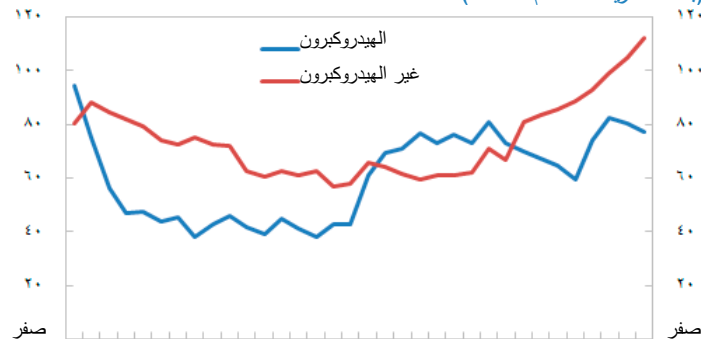
المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. البيانات من عام ١٩٩٩.

الشكل البياني ٢- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ١٨٩ بلداً، ١٩٨٤-٢٠١٣ (متوسط التغير السنوي %)

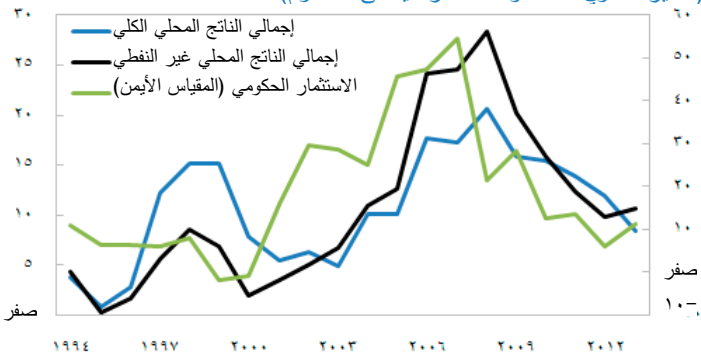


المصادر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ١٩٨٠-٢٠١٣ (بالآلاف الريالات لعام ٢٠٠٤)



الشكل البياني ٤- الاستثمار والناتج الحكومي، ١٩٩٤-٢٠١٣ (التغير السنوي %، متوسط متحرك يغطي ٣ أعوام)



المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٤- وكان نمو نصيب الفرد أقل بكثير. فقد زاد عدد سكان قطر بحوالي ٧% في السنة على مدى الفترة نفسها. وبالتالي، زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو ١% في السنة من عام ١٩٨٤ إلى عام ٢٠١٣. وبالنسبة للبلدان المختارة للمقارنة التي حددتها اللجنة المعنية بالنمو، ازداد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بوتيرة أسرع، بما فيها عمان. كذلك كان نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية ودبي (الإمارات العربية المتحدة) منخفضاً أو سالباً (الشكل البياني ١). وعند توسيع مجموعة البلدان المقارن بها لتشمل جميع البلدان، تتدرج قطر ضمن ثلث أدنى بلدان العالم من حيث نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢).

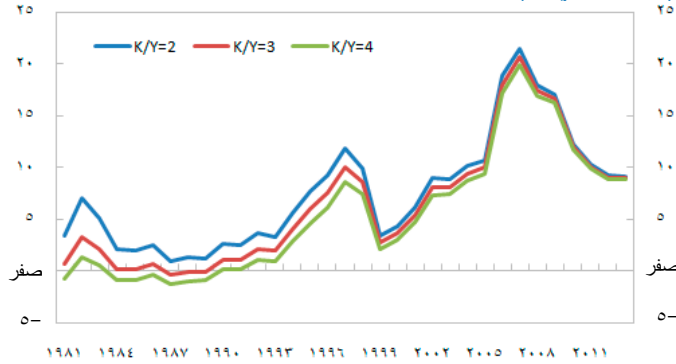
٥- وكان نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات العشر الماضية في القطاع غير الهيدروكربوني أسرع من قطاع النفط والغاز. فقد ارتفعت المبيعات من الغاز الطبيعي في عام ١٩٩٧ مع بدء الإنتاج في حقل الشمال في قطر (الشكل البياني ٣). وقد أدى ذلك إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة ٣٠% في عام ١٩٩٧. ويرجع الارتفاع في إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني إلى عام ٢٠٠٤ تقريباً، مع بدء تنفيذ مشروعات إنشائية عملاقة، مما أعطى دفعة رافعة لإجمالي الناتج المحلي لقطاعات الإنشاء، والنقل والتخزين، والفنادق، والنشاط المصرفي والتمويل، والحكومة.

٦- وأثر الإنفاق الحكومي على الناتج من خلال الطلب بفضل ظروف العرض الخاصة. فاققتصاد قطر صغير من الناحية الجغرافية ويعتمد اعتماداً كبيراً على عوامل الإنتاج الخارجية. وبالنظر إلى أن قطر تستورد العمالة وفقاً لمعدلات الأجور الدولية المحددة على مستوى العالم ورأس المال بأسعار عالمية معينة، فإنها تواجه قيوداً أخف على العرض مقارنة ببلدان أخرى. وأدى ارتفاع الطلب الكلي الممول من النفط، وخاصة في العقد الماضي، إلى دفع الناتج على الطريقة الكينزية ولكن لأسباب لا تتعلق بنظرية كينز، نظراً لعدم وجود

إلا قدر قليل من التراخي الاقتصادي بالمفهوم التقليدي. وقد نشأت قيود العرض أساسا في الأراضي المجهزة بخدمات مثل إمدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء. وقد شهدت قطر بعض الثوبات من ارتفاع التضخم عندما كانت الهجرة سريعة إلى درجة وضعت ضغطا على الأراضي المتوافرة والمساكن المناسبة.

٧- ويؤدي الإنفاق على الاستثمار العام في حد ذاته إلى حدوث نمو فوري في إجمالي الناتج المحلي، ولكن ينبغي تمييزه عن تأثير هذه الاستثمارات على الإنتاجية. فقد تسارع الاستثمار الحكومي بصورة ملحوظة ليصل إلى ذروته في عام ٢٠٠٧ ولا يزال مرتفعا بشكل عام (الشكل البياني ٤). وتزامن هذا النمط مع نمط نمو كل من إجمالي الناتج المحلي الكلي وغير الهيدروكربوني. غير أن الارتباط بين نمو إجمالي الناتج المحلي والإنفاق الاستثماري الحكومي كان ارتباطا متزامنا يعكس مساهمة الاستثمار في الطلب الكلي. وأي آثار دافعة للإنتاجية في القطاعات الأخرى تحدث بعد استكمال الهياكل، وتظهر بفترة تأخر تمتد لسنوات طويلة نظرا لأن الانتهاء من الاستثمارات يستغرق سنوات. وبالتالي، فإن الأدلة التي تفيد بتزامن الارتباط تؤيد تأثير الاستثمار على الطلب وليس بالضرورة تأثيره على الإنتاجية.

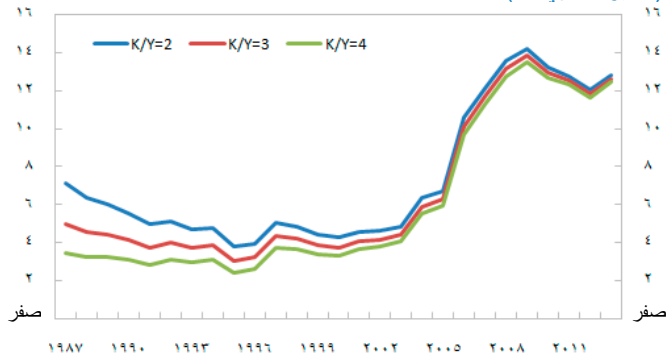
الشكل البياني ٥- رصيد رأس المال المقدر، ١٩٨١-٢٠١٣ (التغير السنوي %)



٨- وقد كان النمو في رصيد رأس المال كبيرا للغاية؛ وتشير التقديرات إلى أنه بلغ ذروته في عام ٢٠٠٨. فيقدر رصيد رأس المال للاقتصاد ككل في قطر باستخدام بيانات عن تكوين إجمالي رأس المال الحقيقي الثابت، ومعادلة الجرد المستمر، ومعدل خصم نسبته ٥%، وافتراسات مختلفة بشأن النسبة الأولية لرأس المال إلى الناتج في عام ١٩٨٠. ويؤدي انخفاض النسبة الأولية لرأس المال إلى الناتج في عام ١٩٨٠ إلى ارتفاع نمو رصيد رأس المال. ولكن هذا الفرق في معدلات النمو يكاد يكون لا يُذكر في أواخر الألفينات (الشكل البياني ٥).

٩- كذلك كانت تقديرات نمو رأس المال في القطاع غير الهيدروكربوني مرتفعة أيضا، ووصلت إلى ذروتها حوالي عام ٢٠٠٩. وكان متوسط إجمالي تكوين رأس المال في القطاع غير الهيدروكربوني على مدى السنوات الثلاث ٢٠١١-٢٠١٣ يبلغ ١٦% من الاقتصاد ككل و ٢٩% من الاقتصاد غير الهيدروكربوني. ومن خلال تطبيق هذه النسبة البالغة ٢٩% على

الشكل البياني ٦- رصيد رأس المال المقدر (الاقتصاد غير الهيدروكربوني)، ١٩٨٧-٢٠١٣ (التغير السنوي %)

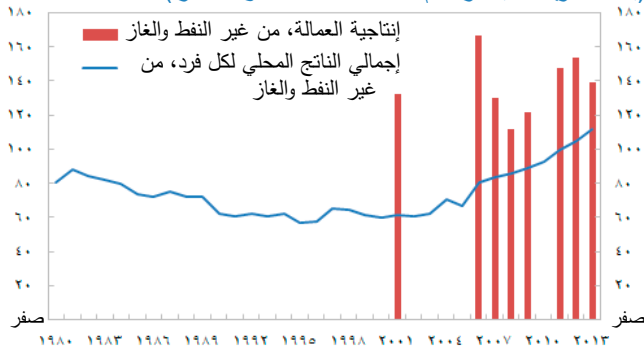


إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني لسنوات سابقة، يمكن تقدير سلسلة زمنية للاستثمار غير الهيدروكربوني ورصيد رأس المال غير الهيدروكربوني. ويؤدي هذا الإجراء إلى وضع التقديرات التالية لنمو رصيد رأس المال غير الهيدروكربوني. ومرة أخرى، لا تؤثر الافتراضات بشأن نسبة رأس المال إلى الناتج في عام ١٩٨٠ تأثيرا كبيرا على معدلات النمو المقدر بعد عام ٢٠٠٠. وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو رصيد رأس المال غير الهيدروكربوني كان أعلى من ١٢% بعد عام ٢٠٠٧ ووصل إلى ذروته في عام ٢٠٠٩ (الشكل البياني ٦).

جيم - الإنتاجية

١٠- كانت هجرة العمالة هي القوة الدافعة وراء ارتفاع معدل النمو السكاني وتسببت في ارتفاع نسبة العمالة إلى السكان ارتفاعا هائلا. فقد زاد عدد سكان قطر من حوالي ٦٥٠ ألف نسمة في عام ٢٠٠١ إلى ١,٩ مليون نسمة في عام ٢٠١٣^٣. وزادت نسبة العمالة إلى السكان من ٤٨% في عام ٢٠٠١ إلى ٦٨% في عام ٢٠٠٧، وإلى أكثر من ٨٥% في عام ٢٠١٣. ونتيجة لذلك، فقد كان نمو نصيب العامل في إجمالي الناتج المحلي أبطأ من نمو نصيب الفرد من السكان في إجمالي الناتج المحلي (الجدول ١). ويتضح ذلك في حالة القطاع غير الهيدروكربوني، الذي يبدو أنه ينمو بسرعة من حيث نصيب الفرد ولكن ليس من حيث نصيب العامل (الشكل البياني ٧).

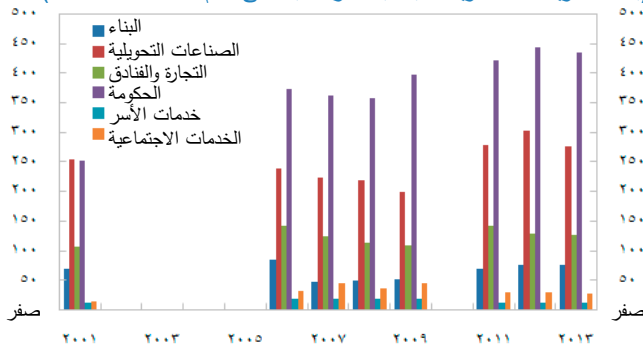
الشكل البياني ٧- إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني وإنتاجية العمالة، ١٩٨٠-٢٠١٣
(بآلاف الريالات بسعر عام ٢٠٠٤ لكل عامل أو لكل فرد)



الجدول ١- الزيادة في نسبة السكان العاملين

السنة	عدد السكان (بالآلاف)	الناشطون اقتصاديا (بالآلاف)	نسبة السكان العاملين
٢٠٠٠	٦١٦,٧٢	٣١٢,٨١	٤٨,٢%
٢٠٠١	٦٤٨,٧٥		
٢٠٠٢	٦٨٢,٤٣		
٢٠٠٣	٧١٧,٧٦		
٢٠٠٤	٧٦٠,٩٤		
٢٠٠٥	٨٨٨,٤٥		
٢٠٠٦	١٠٤١,٧٣	٥٣١,٤٥	٥١,٠%
٢٠٠٧	١٢٢٦,٢١	٨٢٧,٨٠	٦٧,٥%
٢٠٠٨	١٤٤٨,٤٤	١١٦٨,٠٧	٨٠,٦%
٢٠٠٩	١٦٣٨,٨٣	١٢٦٢,٢٦	٧٧,٠%
٢٠١٠	١٧٠٠,٠٠		
٢٠١١	١٧٦٨,٠٠	١٢٧١,٠٧	٧١,٩%
٢٠١٢	١٨٣٨,٧٢	١٣٤١,١٩	٧٢,٩%
٢٠١٣	١٩١٢,٢٧	١٥٣٩,٣٣	٨٠,٥%

الشكل البياني ٨- إنتاجية العمالة حسب القطاع، ٢٠٠١-٢٠١٣
(بآلاف الريالات القطرية الثابتة بالسعر الثابت في عام ٢٠٠٤ لكل عامل)



١١- وتقلبت إنتاجية العمالة في القطاعات غير الهيدروكربونية في السنوات الأخيرة بدون وجود اتجاه تصاعدي واضح. وتراجعت إنتاجية العمالة في الصناعات التحويلية بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩ قبل أن تعاود الارتفاع في عام ٢٠١٢ ثم تنخفض انخفاضا طفيفا في عام ٢٠١٣ (الشكل البياني ٨). وتقلبت إنتاجية العمالة في قطاع البناء حول مستوى منخفض منذ عام ٢٠٠١. وارتفعت إنتاجية العمالة في قطاعات التجارة والفنادق والمطاعم بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٦، ولكنها ظلت ثابتة تقريبا منذ عام ٢٠٠٦. وارتفعت إنتاجية العمالة في الحكومة التي خضعت للقياس ارتفاعا حادا بعد عام ٢٠١٢؛ غير أن هذا القياس يقتصر على ارتفاع متوسط الرواتب في القطاع العام^٤.

^٣ البيانات المبلغ عنها متوسطات سنوية.

^٤ تُقاس إنتاجية العمالة على أساس القيمة المضافة مقسومة على العمالة (VA/L)، والقيمة المضافة بدورها هي حاصل مجموع المدفوعات الكلية للعمالة زائد الأرباح (VA=wL+Profits). ولذلك، فإن إنتاجية العمالة هي أيضا حاصل متوسط الأجور زائد الأرباح لكل عامل (VA/L=w+Profits/L). وبالتالي، في قطاعات مثل الحكومة التي تكون الأرباح فيها منخفضة أو معدومة، يمكن اعتبار VA/L مقياسا لمتوسط الأجور أو الرواتب في القطاع العام. وتُستمد بيانات العمالة من بيانات السكان النشطين اقتصاديا حسب القطاع والمأخوذة من مسح القوى العاملة. وبالتالي، فإن بيانات إنتاجية العمالة غير متاحة إلا للسنوات التي أُجري فيها مسح.

١٢- وثمة تفسير محتمل لانخفاض إنتاجية العمالة هو انتقال العمالة إلى قطاع البناء، حيث إن إنتاجية هذا القطاع أقل من المتوسط. فقد زادت العمالة في مجال البناء كنسبة من المجموع زيادة هائلة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨، من أقل من ٢٠% بقليل إلى أكثر من ٤٥%. ولكنها انخفضت منذ عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٣٧% في عام ٢٠١٣. وبالتالي فإن الانتقال إلى مجال البناء قد يكون السبب في انخفاض نمو الإنتاجية بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨، ولكن ليس بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣.

١٣- ومع ذلك، عند تثبيت نسب العمالة، لا تختلف الصورة العامة لاتجاهات إنتاجية العمالة اختلافا كبيرا. فقد كانت نسبة العمالة في قطاع البناء عند أدنى مستوياتها في عام ٢٠٠١ وأعلىها في عام ٢٠٠٨. وعند إعادة حساب الإنتاجية الكلية للعمالة باستخدام نسب ثابتة للقوى العاملة (أي نسب عام ٢٠٠١ أو نسب عام ٢٠٠٨)، تكون الصورة العامة هي نفسها: انخفاض إنتاجية العمالة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨، وثبات إنتاجية العمالة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٣. وبالنظر إلى ارتفاع إنتاجية العمالة في القطاع الحكومي، وتعادل ارتفاع متوسط الأجور في الحكومة، فإن إنتاجية العمالة في قطاعات السوق انخفضت بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٣.

١٤- ولا يزال التحصيل الدراسي آخذاً في التزايد في قطر وتسارعت وتيرته بعد عام ٢٠٠٥. ويمكن أن يسهم رأس المال البشري أيضاً في زيادة الناتج لكل عامل. وخُصِّتْ البحوث التي أُجريت باستخدام بيانات عام ٢٠٠٥ أو قبل ذلك إلى أن قطر لديها مستويات منخفضة نسبياً من التحصيل التعليمي مقارنة بمستوى إجمالي الناتج المحلي (IMF, 2011). غير أن البيانات الحديثة لعام ٢٠١٠ المأخوذة من المصدر الأصلي تشير إلى حدوث زيادة أسرع بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ (الجدول ٢). وفي حين أن متوسط سنوات الدراسة بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ٢٥ سنة فأكثر زاد بنسبة ٢% سنوياً بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٥ (من ٦,٤٢ إلى ٧,١٠)، فقد زاد بنسبة ٣,٥% سنوياً بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ (من ٧,١٠ إلى ٨,٤٥). ويتم تحويل هذه النسب وفقاً لدراسة (Hall and Jones (1999) إلى مؤشر لرأس المال البشري يستخدم بيانات مردود التعليم الواردة في دراسة (Psacharopoulos (1994). وبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، ارتفع مؤشر رأس المال البشري في قطر بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٢,٤٦% سنوياً من ٢,٣٤ إلى ٢,٦٤.

الجدول ٢ - متوسط السنوات الدراسية للسكان الذين تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة

السنة	السكان فوق ٢٥ سنة (بالآلاف)	متوسط سنوات التعليم الابتدائي	متوسط سنوات التعليم الثانوي	متوسط سنوات التعليم العالي	متوسط سنوات التعليم ككل	مؤشر رأس المال البشري
١٩٥٠	١٠	٠,٥٤	٠,٤٢	٠,٠٩	١,٠٥	١,١٥
١٩٥٥	١٤	٠,٦٩	٠,٥٣	٠,١٣	١,٣٥	١,٢٠
١٩٦٠	١٩	٠,٩٣	٠,٧٢	٠,١٩	١,٨٥	١,٢٨
١٩٦٥	٣١	١,٢٣	٠,٩٥	٠,٢٦	٢,٤٣	١,٣٨
١٩٧٠	٥٠	١,٦٥	١,٢٧	٠,٣٤	٣,٢٦	١,٥٥
١٩٧٥	٨٠	١,٨٩	١,٤٣	٠,٣٨	٣,٧٠	١,٦٤
١٩٨٠	١١٢	٢,٣٠	١,٧٠	٠,٤١	٤,٤١	١,٧٨
١٩٨٥	٢٠٦	٢,٦٣	١,٩١	٠,٤٤	٤,٩٧	١,٨٩
١٩٩٠	٢٧٩	٢,٨٧	٢,٠٦	٠,٤٤	٥,٣٨	١,٩٦
١٩٩٥	٣١٢	٣,١٨	٢,٢٩	٠,٤٧	٥,٩٤	٢,٠٨
٢٠٠٠	٣٧٠	٣,٣٧	٢,٥١	٠,٥٥	٦,٤٢	٢,١٨
٢٠٠٥	٥٢٣	٣,٦١	٢,٨٣	٠,٦٧	٧,١٠	٢,٣٤
٢٠١٠	٥٨٢	٥,٠١	٢,٨١	٠,٦٣	٨,٤٥	٢,٦٤

١٥- وتقيس الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مدى كفاءة استخدام عوامل الإنتاج في الإنتاج. واستنادا إلى التحليل السابق للنتائج لكل عامل (إنتاجية العمالة)، فإن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج يقيس كيفية تطور جميع عوامل الإنتاج مجتمعة. وتستند تقديرات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى المعادلة التالية:

$$g_Y = g_A + \alpha g_K + (1 - \alpha)(g_L + g_H)$$

حيث g_A هي نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، و g_K نمو رصيد رأس المال المادي، و g_L زيادة عدد العمال و g_H نمو رأس المال البشري. و $\alpha = 0.5$ ثابت يسمح بإجراء مقارنة بتقديرات الصندوق (٢٠١١).^٥ ويبين الجدول ٣ التقديرات بصورة منفصلة للاقتصاد ككل والاقتصاد غير الهيدروكربوني بين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠١٣. واستخدم متوسط للسنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كنقطة بداية لأن إنتاجية العمالة في عام ٢٠٠٦ كانت مرتفعة بصورة غير طبيعية.

١٦- وكان نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج سالبا في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣، نظرا لأن النمو السريع في الناتج لم يواكب النمو الأسرع من ذلك في عوامل الإنتاج. فبالنسبة للاقتصاد ككل، نما الناتج بمعدل سنوي قدره ١٢,٢٦% في المتوسط؛ ورأس المال المادي بنسبة ١٣,١٦%، والعمالة بنسبة ١٤,٤٦%؛ ورأس المال البشري بنسبة ٢,٤٦%؛ مقابل نمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نسبته حسب التقديرات -٢,٧٨% (الجدول ٣). وبالنظر إلى أن بعض المحللين لا يدرجون رأس المال البشري في حسابات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تجدر الإشارة إلى أنه في حالة عدم إدراج رأس المال البشري في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، سيبلغ نموها -١,٥٥%. و تنتقل إلى الاقتصاد غير الهيدروكربوني، تشير

^٥ تظل هذه النتائج ثابتة أمام قيم المعلمات المختارة ضمن النطاقات المعقولة. ويؤدي انخفاض قيم العامل α إلى نمو أقل بقليل في الإنتاجية لأن $g_K < g_L + g_H$.

تقديراتنا إلى أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بلغ -٠,٣٩% أو ٠,٨٤% (في حالة عدم استخدام نمو رأس المال البشري في الحساب). ولذلك، سواء نظرنا إلى نمو إنتاجية العمالة أو نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تشير تقديرات هاتين القيمتين إلى أن نمو الإنتاجية في قطر خلال السنوات الأخيرة كان منخفضاً.

الجدول ٣ - متوسط معدلات النمو ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٣ (%)	
الاقتصاد الهيدروكربوني	الاقتصاد غير الهيدروكربوني الكلي
١٣,٦٧	١٢,٢٦
١٢,٤٣	١٣,١٦
١٣,٢٣	١٤,٤٦
٢,٤٦	٢,٤٦
٠,٤٥	٢,١٩-
٠,٣٩-	٢,٧٨-
٠,٨٤	١,٥٥-

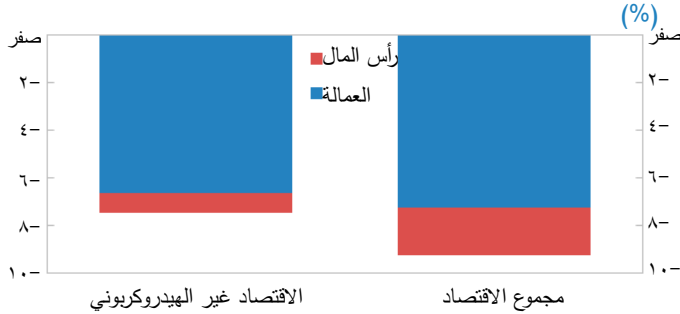
دال - نحو نمو مدفوع بالإنتاجية

١٧- يُتوقع انخفاض نمو الناتج الهيدروكربوني، مما يجعل القطاع غير الهيدروكربوني المحرك الأساسي للنمو في المستقبل. وانعكاساً للوقف الطوعي لنشاط الاستثمار في الغاز ونضج حقول النفط الخام، من المتوقع أن يظل الناتج الهيدروكربوني ثابتاً بشكل عام على المدى المتوسط. وتنفذ السلطات برنامجاً بشأن البنية التحتية قيمته ٢٠٠ مليار دولار أمريكي للمضي قدماً في التنويع الاقتصادي والاستعداد لكأس العالم لكرة القدم في عام ٢٠٢٢ كخطوة وسيطة في خطتها طويلة الأجل الرامية إلى وضع الأساس اللازم لتحقيق نمو قابل للاستمرار في القطاع غير الهيدروكربوني.

١٨- وانخفاض نمو عوامل الإنتاج يعني ضمناً انخفاض

نمو إجمالي الناتج المحلي في المستقبل. فتتوقع الأمم المتحدة^٦ أن يتباطأ النمو السكاني ويتوقف تماماً، وأشارت القيادة القطرية بصفة خاصة إلى أنها لا ترغب في استمرار الزيادة السكانية الكبيرة والهجرة المرتفعة إلى ما لا نهاية^٧. وتشير خطط الإنفاق الحكومي إلى أن الاستثمار سيصل إلى ذروته هذا العقد، وتشير حساباتنا إلى أن ذلك سيؤدي إلى تباطؤ وتيرة النمو في رصيد رأس المال إلى نحو ٩% في عام ٢٠٢٠. وهذا

الشكل البياني ٩- انعكاسات تباطؤ نمو عوامل الإنتاج على نمو الناتج /١



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ محاكاة لتأثير انخفاض العمالة ونمو الاستثمار الحكومي إلى صفر بحلول عام ٢٠٢٠ على نمو إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط، مقارنة بمتوسط الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٣.

^٦ <http://www.escwa.un.org/popin/members/qatar.pdf>

^٧ راجع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

الانخفاض في نمو عوامل الإنتاج يعني وفقا لإطارنا البسيط انخفاضا في نمو الناتج متوسط الأجل بنحو ٩% عن متوسطات الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٣ (الشكل البياني ٩).^٨ واتساقا مع ذلك، تشير توقعات السيناريو الأساسي إلى تباطؤ النمو إلى نحو ٤% في عام ٢٠٢٠.

١٩- ومن شأن تسارع نمو الإنتاجية ورأس المال البشري أن يعوضا هذا الانخفاض. فحتى الآن، ظلت مساهمات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ورأس المال البشري مجتمعة لا تذكر. وإذا ارتفع نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وتسارعت وتيرة توافر رأس المال البشري، يمكن تعويض جزء من هذا الانخفاض في النمو. ويمكن أن تؤدي بعض أوجه التحسن الأخيرة في اختيار المشروعات وتنفيذها إلى تحقيق نمو أطول أمدا في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ولكن سيمثل ذلك انقطاعا عن الفترات السابقة. وسيتعين مضاعفة الجهود لتسريع زيادة الإنتاجية ورأس المال البشري:

- إعطاء دفعة لكفاءة الاستثمار من أجل زيادة إنتاجية رأس المال المادي: فنظرا لأن الاستثمار الحكومي سيزل مرتفعا في المستقبل القريب، هناك فرصة كبيرة لتحسين إنتاجية رأس المال العام تتمثل في تعزيز اختيار الاستثمارات العامة وإدارتها. وعلى الرغم من أن كفاءة الاستثمار العام في قطر تضاهي الكفاءة لدى نظرائها في مجلس التعاون الخليجي، فإنها أقل من الكفاءة في الاقتصادات المتقدمة الغنية بالموارد الطبيعية. وقد أطلقت قطر إصلاحات مهمة من خلال إنشاء إدارة جديدة لإدارة الاستثمارات العامة في وزارة المالية. وينبغي أن تتضمن المهام الحاسمة لهذه الإدارة (أ) الحصول على معلومات موضوعية لوضع تقديرات أفضل لإيرادات الاستثمارات العامة، و(ب) ضمان انعكاس هذه المعلومات بشكل صحيح في قرارات الإنفاق. وتشكل هذه الخطوات عنصرا رئيسيا ضمن مجموعة من التدابير الرامية إلى تحسين عملية إدارة الاستثمارات العامة، وإطار الموازنة متوسط الأجل، ومؤسسات المالية العامة الأخرى (راجع تقرير القضايا المختارة السابق وتقرير القضايا المختارة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ مع قطر).
- زيادة كم رأس المال البشري وتحسين مستوى نوعيته: فعلى الرغم من أن الزيادة في متوسط سنوات الدراسة في قطر كانت مثيرة للإعجاب وفقا للمعايير العالمية، فإن الزيادة لم تكن على نفس مستوى الزيادة التي تحققت في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية، حيث كان مستوى التحصيل الدراسي يتجاوز مستوى التحصيل العام في الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) إلى أنه على الرغم من وجود علامات تفيد بحدوث تحسن ملحوظ، فإن المستوى في قطر لا يزال أقل من المعايير العالمية عند قياسه بالاختبارات في المدارس الابتدائية. وعلى الرغم من عدم وجود صلة تلقائية ومضمونة بين التحصيل التعليمي والإنتاجية، فقد تكون زيادة الاستثمارات لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتحسين نوعية المناهج التعليمية وسيلة فعالة لزيادة الإنتاجية. وبالنظر إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية، ينبغي استكشاف تدابير أخرى لاستهداف العمالة الأجنبية التي تمتلك مهارات نادرة.

^٨ إن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي موجب برغم النمو الصفري في الاستثمار العام وذلك نتيجة لاستمرار نمو رصيد رأس المال. وسيؤدي النمو الاستثماري الصفري إلى نمو رصيد رأس المال إذا كان الاستثمار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كبيرا بما يكفي لتعويض انخفاض رصيد رأس المال القائم. وكمثال واضح آخر على ذلك، من شأن معدلات النمو الصفري في القوى العاملة ورصيد رأس المال أن تقلل من مساهمتهما في نمو الناتج بأكثر من ١٢%، مما يجعل نمو الناتج قريبا من الصفر.

- وهناك تدابير أخرى يمكن أن تدعم نمو الإنتاجية: وتشتمل التدابير المحددة لزيادة الإنتاجية على تبسيط إجراءات إدارة الأعمال لتشجيع ريادة الأعمال، وتحسين إنفاذ العقود لتيسير الإقراض، وزيادة إمكانية تنقل الأجانب في سوق العمل لزيادة التقارب بين مهارات العمالة والشواغر، والتغلب على الاختناقات اللوجستية لتقليل تكاليف التخزين وفترات الانتظار.

المراجع

Commission on Growth and Development (2008), "The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development", World Bank, Washington.

Hall, Robert E. and Charles I. Jones "Why do Some Countries Produce so much More Output per Workers than Others?" The Quarterly Journal of Economics, February 1999.

International Monetary Fund (2014), "Qatar: Selected Issues I: Assessing Efficiency of Qatar Public Investment", IMF Country Report 14/109. (Washington, International Monetary Fund).

International Monetary Fund (2011), Staff Report for the 2010 Article IV Consultation, IMF Country Report No. 11/64 March 2011

Psacharopoulos, George, "Returns to Investment in Education: A Global Update," World Development, XXII (1994), 1325–1343.

ما الذي يدفع التضخم في قطر؟^١

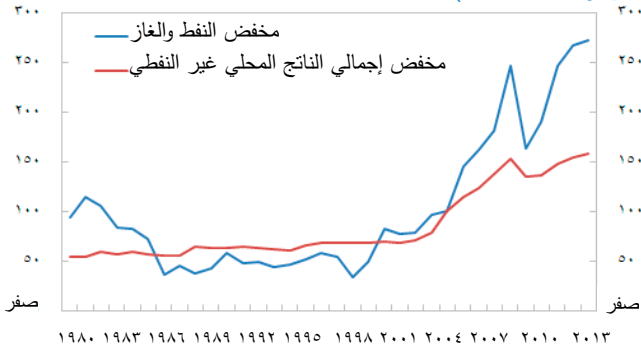
تراجعت معدلات التضخم المكونة من رقمين في قطر لتصل إلى معدلات من رقم واحد في السنوات الأخيرة، مما أثار آراء مختلفة حول القوى الدافعة لهذا التضخم. ويسعى هذا التقرير إلى التحقق من صحة كثير من هذه الآراء ويخلص إلى أن الأدلة تؤيد وجود نموذج بسيط وغير معياري إلى حد ما للتضخم تؤدي فيه الهجرة والقوى العالمية أدواراً رئيسية. وعند مراقبة التضخم في الفترة القادمة، ينبغي التركيز على معدلات الهجرة والنمو السكاني، واتجاهات التضخم العالمية، فضلاً على نمو الائتمان المحلي.

ألف - خلفية

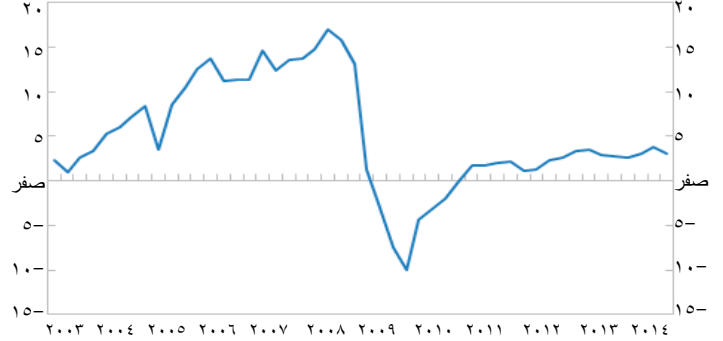
١- تواجه قطر مزيجاً من الاتجاهات التضخمية والانكماشية المحتملة. فمعدل التضخم في الوقت الراهن منخفض إلى حد ما (٢,٧٥% في السنة في ديسمبر ٢٠١٤) ولكن هناك قوى اقتصادية أساسية يمكن أن تحركه في أي من الاتجاهين. وتنعكس القوى التضخمية ذات الصلة ببرنامج البنية التحتية الحكومي في الارتفاع الكبير في أسعار المساكن والإيجارات. وتشمل القوى الانكماشية التراجع في أسعار السلع والطاقة، وخاصة على مدى الأشهر الستة الأخيرة، وتباطؤ وتيرة التضخم عموماً في أسواق رئيسية مثل الاتحاد الأوروبي.

٢- وشهدت قطر تجربة سابقة في تسجيل معدلات التضخم المكونة من رقمين. فمنذ أن بدأ الانتعاش الاقتصادي في قطر بعد عام ٢٠٠٢، كانت معدلات التضخم تصل في بعض الأحيان إلى مستويات عالية، حيث بلغت ١٤,٧% في السنة في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ (الشكل البياني ١) على سبيل المثال. وجاءت هذه الفترة من التضخم بعد سنوات طويلة كان مستوى الأسعار فيها ثابتاً إلى حد ما.

الشكل البياني ٢- مستويات الأسعار: النفط والغاز مقابل السلع غير النفط والغاز، ١٩٨٠-٢٠١٣ (المؤشر = ٢٠٠٤ = ١٠٠)



الشكل البياني ١- معدل التضخم في قطر، ٢٠٠٣-٢٠١٤ (%)



٣- وتضفي هذه الخلفية أهمية على فهم الطرق التي تؤثر بها العوامل المختلفة على التضخم في قطر. فقد ربطت الدراسات المختلفة على مدى السنوات العشر الماضية بين التضخم وعوامل شتى. ومن هذه العوامل ربط سعر صرف الريال بالدولار الأمريكي، نظراً للقلق من أن يؤدي انخفاض قيمة الدولار إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة باليورو، والتغيرات في

^١ من إعداد أندرو وارنر. وأعد الملحق الثاني خوان كارلوس فلوريس.

الأسعار العالمية للغذاء والطاقة، وزيادة الإنفاق الحكومي، وحتى حالة السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية (CNN February 2008)، لأنه من المفترض أن يؤدي تخفيض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى وضع ضغوط على السلطات القطرية لخفض أسعار الفائدة المحلية ودعم الطلب المحلي الكلي.^٢ وتركز وسائل الإعلام في قطر على الأسعار العالمية، وسعر الصرف، وزيادة الإنفاق الحكومي، وارتفاع الإيجارات كأسباب للتضخم. وشدد بعض المحللين الأكاديميين على دور الأسعار العالمية للسلع الأولية والغذاء وسعر الصرف. وتستشهد دراسة (Garriga and Armesto 2008) بالنموذج غير التجاري، فتذهب إلى أن التضخم في قطر من المتوقع أن ينخفض بفعل متغيرين دافعين هما سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو وأسعار النفط: "هبوط سعر الدولار يسهم في التضخم في الاقتصادات التي تربط عملتها بالدولار عن طريق رفع أسعار السلع التجارية بالعملة المحلية (مثل السلع المُصنَّعة وأنواع كثيرة من المواد الغذائية). وارتفاع أسعار النفط يجعل الأفراد أكثر ثراءً ويشجعهم على شراء مزيد من السلع التجارية والسلع غير التجارية (مثل المساكن والأراضي)، فتزيد بذلك الأسعار النسبية للسلع والخدمات المنتجة داخل البلاد." وتذهب دراسة (Kandil and Morsy 2011) إلى أن التضخم دالة لستة متغيرات هي: أسعار النفط، والإنفاق الحكومي، والتضخم لدى الشركاء التجاريين، وسعر الصرف الاسمي، وأسعار الغذاء، والدورة الاقتصادية.

٤- وفي ضوء العدد الكبير من العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على التضخم، ثمة حاجة إلى وضع نموذج وإجراء اختبار تجريبي لتحديد العوامل المهمة بحق. ويعرض هذا التقرير اختبارات لتفسيرات مختلفة للتضخم ويقارن بينها باستخدام البيانات السنوية والبيانات ربع السنوية. ويخلص إلى نتائج متسقة باستخدام نوعي البيانات. وخلافا لبعض التفسيرات الشائعة للتضخم، يخلص هذا التقرير إلى أن معدل الهجرة، حيث يضع ضغوطا على أسعار الأراضي والمساكن، يمثل قوة دافعة رئيسية للتضخم إلى جانب التضخم العالمي، فضلا على معدل نمو الائتمان المحلي، إلى حد ما. ولم تؤيد النتائج العديد من التفسيرات الشائعة الأخرى للتضخم بينما أيدت هذه المتغيرات.

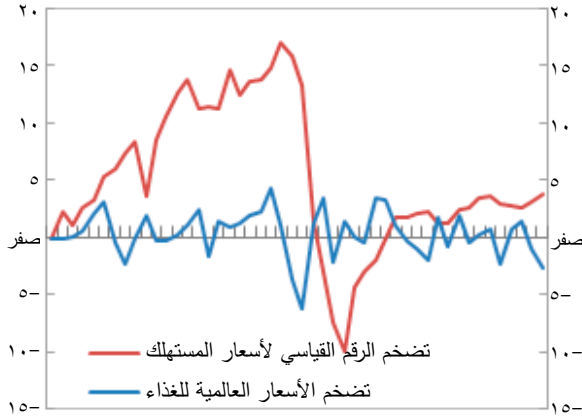
باء- استعراض البيانات

٥- بدأ مستوى الأسعار في الاقتصاد خارج قطاع النفط والغاز يرتفع لأول مرة بدرجة كبيرة في عام ٢٠٠٢. فكما يتضح من الشكل البياني ٢، بدأ ارتفاع مخفض أسعار المواد غير الهيدروكربونية في عام ٢٠٠٢. ومن الأطر التقليدية التي يمكن أن تكون السبب في ذلك هو نموذج السلع غير التجارية الذي يتنبأ بأن الارتفاع في أسعار النفط قد يكون تضخميا، في حالة بقاء العوامل الأخرى بدون تغيير، لأنه يزيد الطلب على السلع غير التجارية ويزيد سعرها النسبي الذي يحقق التوازن. وإذا كانت الأسعار العالمية هي التي تحدد الأسعار الاسمية للسلع التجارية، فإن هذا الارتفاع سيزيد من التضخم الكلي. ويبدو أن الأدلة تؤيد هذا التنبؤ العام، لأن مستوى الأسعار في باقي الاقتصاد، أو ما يسمى بالاقتصاد غير الهيدروكربوني، بدأ يرتفع أولاً، كما يتضح من الشكل البياني ٢، في نفس الوقت تقريبا الذي بدأ فيه سعر النفط يرتفع في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

^٢ <http://edition.cnn.com/2008/BUSINESS/01/31/qatar.economy/index.html?iref=24hours>

الشكل البياني ٣- علاقة الارتباط البسيطة بين التضخم والهجرة أقوى من التفسيرات الشائعة الأخرى

باء- التضخم وتضخم أسعار العالمية للغذاء، ٢٠١٤-٢٠٠٢
(% سنويا)



٢٠٠٢ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٣

دال- التضخم والهجرة، بيانات سنوية، ٢٠١٤-٢٠٠٢
(%)



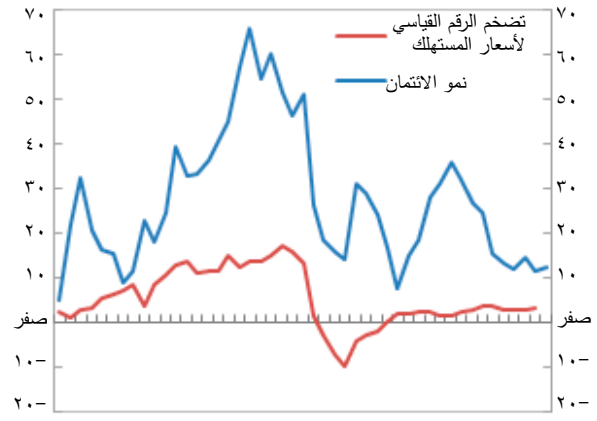
٢٠٠٢ ٢٠٠٦ ٢٠١٠ ٢٠١٤

ألف - التضخم وتضخم أسعار النفط الخام، ٢٠١٤-٢٠٠٢
(% سنويا)



٢٠٠٢ ٢٠٠٤ ٢٠٠٥ ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ ٢٠١٠ ٢٠١١ ٢٠١٣

جيم - التضخم ونمو الائتمان، ٢٠١٤-٢٠٠٣
(% سنويا)



٢٠٠٣ ٢٠٠٨ ٢٠١٣

المصادر: جهاز الإحصاء في قطر؛ وشركة Haver Analytics.

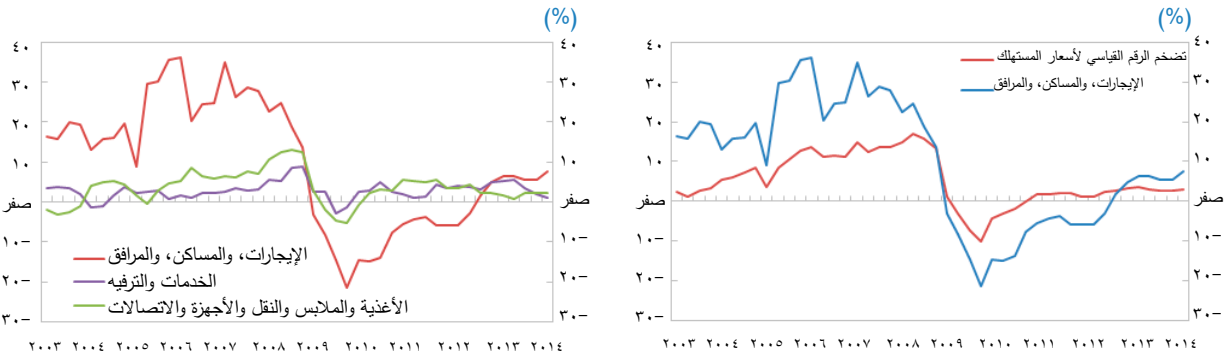
٦- غير أن التضخم ربع السنوي لا يرتبط ارتباطاً قوياً بالتغيرات في الأسعار العالمية للسلع الأولية. فعلى الرغم من وجود علاقة ارتباط موجب على المدى الطويل بين مستوى الأسعار ضمن إجمالي الناتج المحلي الهيدروكربوني، ومستوى أسعار باقي إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢)، لا توجد علاقة ارتباط قوية بين التغيرات على المدى القصير. وقد تقلبت أسعار النفط الخام والأسعار العالمية للغذاء بوتيرة عالية في السنوات الأخيرة ولكن الارتباط البسيط بالتضخم ربع السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قطر ليس قوياً بشكل واضح (الشكل البياني ٣، ألف وباء).

٧- وارتبط نمو الائتمان ارتباطاً موجباً بالتضخم في بعض الفترات، غير أنه كانت هناك أوقات بدا فيها أنه لا توجد علاقة ارتباط بين الاثنين. ويتزامن نمو الائتمان مع تسارع التضخم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (الشكل البياني ٣ جيم)، غير أن هناك فترات نمو سريع للائتمان (٢٠٠٣-٢٠٠٤ أو ٢٠١٢-٢٠١٣) لا ترتبط بتسارع وتيرة التضخم. وبالتالي يبدو أن النمو

الائتماني والنقدي يرتبط بالتضخم في بعض الفترات، ولكن ليس في جميع الفترات. وقد يظهر عدم الارتباط في الفترات التي يمول فيها النمو الائتماني مشتريات السلع المستوردة التي يتقيد سعرها المحلي بربط سعر صرف العملة المحلية والأسعار العالمية.

٨- غير أن هناك علاقة ارتباط قوية بين التضخم الكلي وأحد عناصر الرقم القياسي للأسعار وهو أسعار المساكن والإيجارات. وننتقل بعد ذلك إلى بيانات تشير إلى وجود تفسيرات أخرى غير معيارية للتضخم. ونلاحظ أولاً الارتباط القوي بين التضخم في أسعار العقارات والتضخم في الرقم القياسي الكلي لأسعار المستهلك.

الشكل البياني ٤- التضخم وتضخم أسعار العقارات، ٢٠١٤-٢٠٠٣



٩- وعند تقسيم الرقم القياسي للأسعار إلى ثلاثة عناصر، يتبين أن أسعار المساكن هي الأكثر تقلباً، ويرتبط العنصران الآخريان ارتباطاً ضعيفاً بأسعار المساكن والإيجارات. ويعرض الشكل البياني ٥ العناصر الرئيسية الثلاثة لسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (غير الوقود) بشكل منفصل. ويشمل ذلك متغيراً بديلاً لأسعار المساكن (يشمل تكلفة الإيجارات، والمساكن، والمرافق)، والخدمات (الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيه بصفة أساسية)، وسلعاً أخرى (منها الغذاء، والملابس، وبيع خدمات النقل، والأجهزة المنزلية، والمعدات التجارية الخاصة بالاتصالات).

١٠- وثمة متغير غير تقليدي يفسر التضخم وهو معدل الهجرة الداخلية. ويعمل هذا المتغير من خلال قناة طلب محددة، حيث يطلب المهاجرون مساكن، ويكون المعروض من المساكن والأراضي المرتبطة بخدمات المرافق الرئيسية ثابتاً في الأجل القصير، وبالتالي تؤدي الهجرة إلى ارتفاع أسعار المساكن والإيجارات والخدمات ذات الصلة بالمساكن.

١١- وزادت الهجرة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨. وتوفر وزارة التخطيط التنموي والإحصاء بيانات عن معدلات الزيادة الطبيعية في عدد السكان مستمدة من معدلات المواليد والوفيات. وتسمح هذه البيانات بتقدير ما كان سيكون عليه عدد السكان بدون الهجرة. ويوفر الفرق بين عدد السكان الفعلي وبيانات هذه السلسلة تقديرات للهجرة الصافية (الجدول ١). ويتضح من الجدول أن المعدل السنوي للهجرة إلى الداخل في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ بلغ ١٥% تماماً أو أكثر مقارنة بعدد السكان في العام السابق. ومع وصول أولئك المهاجرين زاد الطلب بقوة على المساكن والخدمات غير التجارية. ويضع ذلك ضغوطاً رافعة على أسعار السلع غير التجارية ويتسبب في التضخم ما لم تحدث زيادة تعويضية في المعروض من المساكن والخدمات. ونظراً لثبات المعروض من المساكن والأراضي المجهّزة في الأجل القصير، فإن هذه الهجرة يمكن أن تؤثر تأثيراً فورياً على الأسعار. وبالفعل، فإن معدل الهجرة السنوية يرتبط ارتباطاً قوياً بالتضخم (الشكل البياني ٣ دال).

الجدول ١- تقديرات أعداد السكان والمهاجرين، ٢٠١٤-٢٠٠٠

معدل الهجرة	تقدير عدد المهاجرين	السكان من خلال الزيادة الطبيعية	عدد السكان	
(٣) / (١-١،١)	(٣) - (١) = (٢)	(٢)	(١)	
%٣,٦	٢٠,٨٣	٥٩٥,٨٩	٦١٦,٧٢	٢٠٠٠
%٣,٥	٢١,٥٨	٦٢٧,١٧	٦٤٨,٧٥	٢٠٠١
%٣,٦	٢٣,١٥	٦٥٩,٢٨	٦٨٢,٤٣	٢٠٠٢
%٣,٦	٢٤,٣٠	٦٩٣,٤٦	٧١٧,٧٦	٢٠٠٣
%٤,٥	٣٢,٥٢	٧٢٨,٤٢	٧٦٠,٩٤	٢٠٠٤
%١٥,٤	١١٧,٥٦	٧٧٠,٨٩	٨٨٨,٤٥	٢٠٠٥
%١٦,١	١٤٢,٧٤	٨٩٨,٩٩	١,٠٤١,٧٣	٢٠٠٦
%١٦,٦	١٧٢,٥٩	١,٠٥٣,٦٢	١,٢٢٦,٢١	٢٠٠٧
%١٧,١	٢٠٩,٣١	١,٢٣٩,١٣	١,٤٤٨,٤٤	٢٠٠٨
%٠,٤-	٥,٢٣-	١,٤٦٣,٧١	١,٤٥٨,٤٨	٢٠٠٩
%٣,٢	٤٦,٤٧	١,٤٧٣,٨٥	١,٥٢٠,٣٢	٢٠١٠
%٣,٦	٥٤,١٠	١,٥٣٦,٣٤	١,٥٩٠,٤٥	٢٠١١
%٦,١	٩٦,٢٧	١,٦٠٧,٢١	١,٧٠٣,٤٨	٢٠١٢
%١١,٠	١٨٧,٥٠	١,٧٢١,٤٤	١,٩٠٨,٩٣	٢٠١٣
%٨,٧	١٦٥,٩٩	١,٩٢٩,٠٥	٢,٠٩٥,٠٤	٢٠١٤

اختبارات تجريبية باستخدام البيانات السنوية

١٢- تبين من الانحدارات التي استُخدمت فيها البيانات السنوية أن أداء معدلات الهجرة والتضخم في البلدان المتقدمة أفضل من نمو المعروض النقدي (ن١) والتضخم المرتبط بأسعار النفط. فالعوامل الرئيسية المرشحة لأن تكون من المتغيرات المؤثرة في التضخم تشمل نمو المعروض النقدي، والتضخم العالمي، ونمو أسعار النفط، ونمو الهجرة وإجمالي الناتج المحلي العالمي. ويتضح من الانحدار الذي يهدف إلى اختبار دلالة هذه المتغيرات في تفسير التضخم السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك أن نمو المعروض النقدي (ن٢) والتضخم في أسعار النفط الخام ليس لهما أي دلالة إحصائية وأن متغيرات الهجرة والتضخم في البلدان المتقدمة تفسران التضخم بشكل أفضل. ويبدو كذلك أن التضخم يرتبط بنمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة.

الجدول ٢- نتائج الانحدار التي تفسر التضخم السنوي في قطر، ٢٠٠٢-٢٠١٣

(المتغير التابع هو التغير السنوي % في الرقم القياسي لأسعار المستهلك)

المتغيرات	العينة الكاملة	ما عدا ٢٠٠٩
معدل الهجرة	٠,٣٨٦	٠,٣٨٣
	(٢,٤٥)	(٢,٢٦)
التضخم في البلدان المتقدمة	٠,٠٧٠	٠,٠٧٠
	(٣,٢١)	(٣,٠٠)
التغير % في مؤشر متوسط سعر النفط الخام	٠,٠٣٢-	٠,٠٢٧-
	(١,٧٧-)	(٠,٩٧-)
نمو ن ١	٠,٠٠٢-	٠,٠٠٢-
	(٠,٠٥-)	(٠,٠٥-)
النمو في البلدان المتقدمة	٠,٠١٢	٠,٠١٠
	(٣,٢٨)	(١,٠٩)
المشاهدات	١٣	١٢
معامل التحديد	٠,٩٥٩	٠,٩٢٩

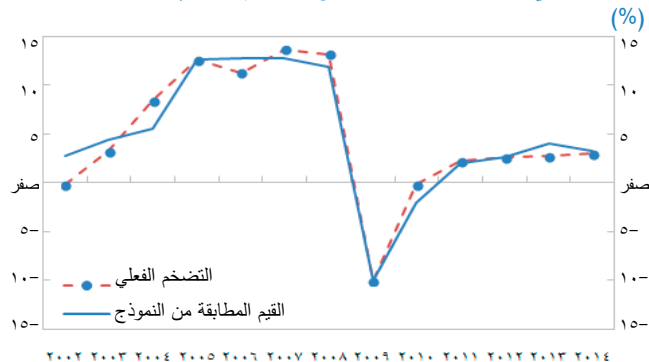
إحصاءات t الثابتة بين قوسين

*** p<0.01 **, p<0.05 * p<0.1

١٣- ويبدو أن التضخم يتأثر بنمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة ولكن ربما تكون هذه النتيجة خاطئة، لأنه يعمل كمتغير صوري لعام ٢٠٠٩. ويوضح الانحدار الثاني في الجدول ٢ أنه عند استبعاد عام ٢٠٠٩ من العينة، يفقد هذا المتغير قوته التفسيرية. وبالتالي فإن نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة ليس له تأثير تقديري على التضخم في قطر إلا في عام ٢٠٠٩. ونظرا لأن عام ٢٠٠٩ كان عاما حافلا بالأحداث، فإن هذا المتغير يمكن أن يعبر عن عوامل أخرى كثيرة إلى جانب معدل النمو، مثل التوقعات المؤقتة بحدوث انهيار في الاقتصاد العالمي. وبما أنه يمكن قول إن عام ٢٠٠٩ كان عاما خاصا، فإن الانحدارات الأخرى تستخدم المتغير الصوري لعام ٢٠٠٩ كمتغير ضبط بدلا من مواصلة استخدام متغير معدل النمو في البلدان المتقدمة.

١٤- ويقتصر النموذج البسيط للتضخم على ثلاثة متغيرات. فعند تجميع النتائج السابقة معا، يظهر نموذج بسيط، ولكنه مطابق تماما، للتضخم في قطر يشمل التضخم العالمي، والهجرة، والمتغير الصوري لعام ٢٠٠٩ (الجدول ٣). ويصل هذا النموذج ثلاثي المتغيرات إلى معامل تحديد معدل أعلى من النموذج الأصلي ذي المتغيرات الخمسة ويطابق البيانات تماما (الشكل البياني ٦).

الشكل البياني ٦- درجة مطابقة نموذج التضخم السنوي، ٢٠٠٢-٢٠١٤



الجدول ٣- النموذج البسيط للتضخم

المتغيرات	العينة الكاملة
معدل الهجرة	٠,٤٠٢
	(٣,٠٩)
التضخم في البلدان المتقدمة	٠,٠٧٠
	(٤,٢٢)
عام ٢٠٠٩	٠,٠٨٥-
	(٤,٢٣-)
المشاهدات	١٣
معامل التحديد	٠,٩٥١

إحصاءات t الثابتة بين قوسين

*** p<0.01 **, p<0.05 * p<0.1

١٥- وترفض الاختبارات متغيرات أخرى عديدة لصالح هذا النموذج. فكما يتضح من الجدول ألف ١، فقد تم اختبار هذا النموذج باستخدام عدد من المتغيرات الأخرى. وتشمل هذه المتغيرات نمو الائتمان، ونمو المعروض النقدي (ن ١)، ونمو المعروض النقدي (ن ٢)، ونمو الاستهلاك الاسمي، وتضخم أسعار النفط العالمية، وتضخم الأسعار العالمية للغذاء، ومقياسين للدورة الاقتصادية، وهما انحراف نمو إجمالي الناتج المحلي عن الاتجاه العام، وانحراف إجمالي الناتج المحلي من غير النفط والغاز عن الاتجاه العام. وثبت عدم وجود دلالة إحصائية لكل متغير من هذه المتغيرات الأخرى عند اختباره مقارنة بالمتغيرات الثلاثة في النموذج المعياري.

١٦- وتشير عمليات المحاكاة إلى أن التغير في كل من معدلات الهجرة والتضخم في البلدان المتقدمة مسؤول عن نصف التغير في التضخم تقريبا في الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٣. فيعتمد تأثير المتغير التفسيري على حجم المُعامل المُقدر ومدى تغير المتغير. وكما يشير الجدول أدناه، فإن مدى التغير في متغير الهجرة، مقيسا بالانحراف المعياري على امتداد فترة العينة بلغ ٠,٠٦١. وعند ضرب هذا الرقم في المُعامل المُقدّر البالغ ٠,٤٠٣، فإن التغير في هذا المتغير يفسر ٢,٥ نقطة مئوية من التغير في التضخم. وتبين نفس العملية الحسابية إذا طُبقت على التضخم في البلدان المتقدمة أنه يفسر ٣,٢ نقطة مئوية من التغير في التضخم. ويمثل مجموع هذين الأثرين، وهو ٠,٠٥٧، نسبة كبيرة من التغير الكلي في التضخم والبالغ ٠,٠٦٨، مقيسا بانحرافه المعياري.

الجدول ٤- التعديل حسب التباين في التضخم			
المتغير التابع: التضخم	الانحراف المعياري	٠,٠٦٨	
متغيرات مستقلة:	المعاملات التقديرية	الانحراف المعياري	الأثر
	(١)	(٢)	(١)*(٢)
معدل الهجرة	٠,٤٠٣	٠,٠٦١	٠,٠٢٥
التضخم في البلدان المتقدمة	٦,٩٦١	٠,٠٠٥	٠,٠٣٢
			٠,٠٥٧

اختبارات تجريبية باستخدام البيانات ربع السنوية

١٧- تم تقدير نفس النموذج باستخدام البيانات ربع السنوية؛ وترفض البيانات الآثار المتأخرة لصالح مواصفة أبسط. وتشمل المتغيرات المتاحة على أساس ربع سنوي منذ عام ٢٠٠٣ التضخم، والنمو في أسعار النفط، ونمو سعر الصرف الفعلي الاسمي، ونمو الائتمان، ونمو المعروض النقدي، والتضخم في البلدان المتقدمة ونمو إجمالي الناتج المحلي. وتم تحويل بيانات الهجرة من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية عن طريق استيفاء البيانات السنوية وتمهيدها. فتم أولاً تقدير انحدار باستخدام نفس المتغيرين اللذين ثبتت دلالتهم في انحدارات البيانات السنوية، وهما الهجرة والتضخم في البلدان المتقدمة، غير أنه سُح في هذه المرة بإدراج فترات تأخر زمنية للسماح بحدوث آثار متأخرة نظراً لوجود بيانات أكثر تواتراً. وكانت هناك علاقة ارتباط قوية بين متغير الهجرة وأول فترة تأخر زمني له إلى درجة لم تمكن الانحدار من تقدير الآثار المنفصلة - وهي حالة تقليدية من التعدد الخطي. كذلك كانت نتائج الانحدار أفضل بكثير عما كانت باستخدام المتغير المتزامن للتضخم في البلدان المتقدمة بدلا من أول فترة تأخر له. وتم اختبار فترات تأخر زمنية أخرى ولكنها لم تكن ذات دلالة. والجدير بالملاحظة أن المتغير السوري لعام ٢٠٠٩ غير ضروري لمطابقة البيانات بصورة جيدة.

الجدول ٥ - الانحدارات التي تفسر التضخم ربع السنوي في قطر، ٢٠٠٢-٢٠١٣

(المتغير التابع هو التغير % على أساس سنوي مقارن في الرقم القياسي لأسعار المستهلك)

المتغيرات	العينة الكاملة	العينة الكاملة
معدل الهجرة	٠,١٨	٠,٠٨
(فترة التأخر الأولى)	(٧,٢٤)	(٠,٨٩)
التضخم في البلدان المتقدمة	٨,٨٥	٧,٦٨
(فترة التأخر الأولى)	(١٤,٥)	(٥,٠٩)
		١,٥١
		(٠,٨١)
المشاهدات	٤٨	٤٨
معامل التحديد	٠,٨٩	٠,٩٠

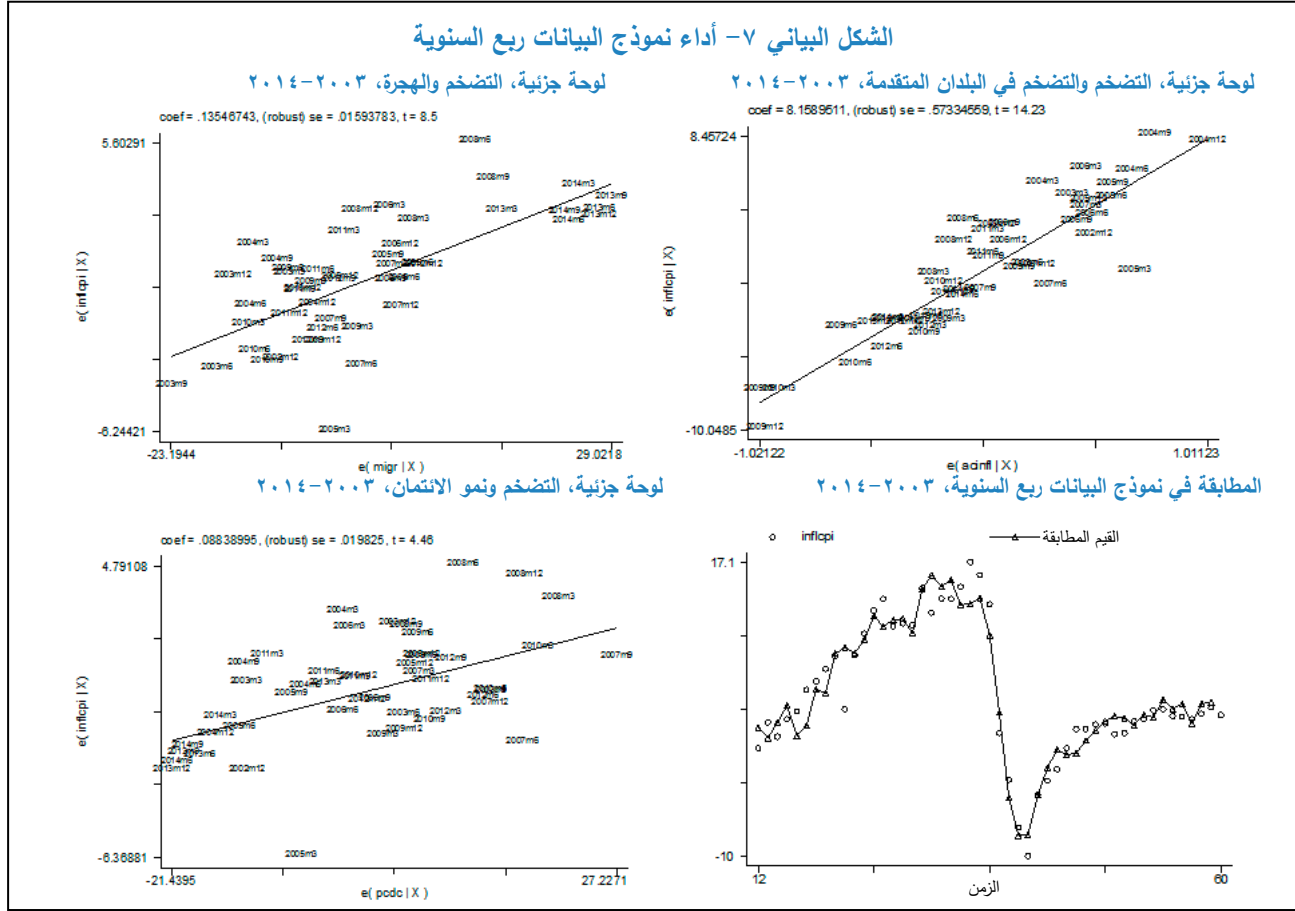
إحصاءات t الثابتة بين قوسين

*** p<0.01 **, p<0.05 * p<0.1

١٨- وظل النموذج يرفض التفسيرات الأخرى للتضخم. ويعرض الجدول ألف ٢ مجموعة كبيرة من الانحدارات التي تشمل متغيرات أخرى. وتشمل المتغيرات مقياسين لنمو المعروض النقدي (١ و ٢)، ونمو الائتمان، ونمو الإنفاق الحكومي، والنمو في مؤشر عالمي لأسعار النفط الخام، والنمو في مؤشر عالمي لأسعار الغذاء، وانخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي. ونظرا لربط سعر الريال بالدولار الأمريكي، فإن انخفاض قيمة هذا المتغير يعكس في المقام الأول تغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو، ومن المحتمل أن تؤدي زيادة سعر اليورو (ارتفاع في قيمة المؤشر) إلى رفع الأسعار المحلية للسلع الأجنبية المقومة باليورو.

١٩- وأصبحت متغيرات نمو المعروض النقدي ونمو الائتمان الآن ذات دلالة إحصائية، خلافا للنتائج التي اعتمدت على البيانات السنوية، ولكن لا تزال هناك متغيرات أخرى عديدة بدون دلالة إحصائية. وتوضح النتائج الواردة في الجدول ألف ٢ أن النمو النقدي الاسمي ونمو الائتمان أصبحت لهما دلالة إحصائية الآن. وعلى العكس، لا توجد أدلة تُذكر على أن النمو الحقيقي في نفقات المالية العامة، وتضخم أسعار النفط، وتضخم أسعار الغذاء، وانخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي (مقابل اليورو) قد أثر على التضخم تأثيرا ملموسا.

٢٠- وتتسم القدرة التفسيرية للنموذج القائم على البيانات ربع السنوية والذي يستخدم الهجرة والتضخم الخارجي ونمو الائتمان المحلي بالقوة. فقد ظل أداء متغير الهجرة ومتغير التضخم في البلدان المتقدمة قويا في جميع الانحدارات. ويشمل أفضل الانحدارات المطابقة لثلاثة متغيرات هي الهجرة، والتضخم في البلدان المتقدمة، ونمو الائتمان. وتعرض الأشكال البيانية الواردة فيما يلي المطابقة الإحصائية لكل من هذه المتغيرات الثلاثة. وتكشف كذلك أرياع السنوات التي لا يفسرها النموذج بشكل جيد. وهذه الأرياع هي الربع الأول من عام ٢٠٠٩، والربع الثاني من عام ٢٠٠٧، والربع الثاني من عام ٢٠٠٨.



جيم- تفسير النتائج

٢١- يقدم النموذج تفسيراً موجزاً لتاريخ التضخم في قطر. فقد وصل التضخم إلى مستويات مرتفعة غير عادية في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٦ بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية المدفوعة بالارتفاع المفاجئ في الإنفاق الرأسمالي والبناء الذي بدأ في عام ٢٠٠٤ تقريباً. وقد أدى تراجع معدل نمو أسعار المساكن إلى الهبوط الحاد في التضخم في عام ٢٠٠٩. فقد تحول الارتفاع في أسعار المساكن إلى الجانب السالب في أوائل عام ٢٠٠٩ وهبطت معدلات الهجرة في نفس الوقت تقريباً. وربما جاء الحدثان كرد فعل للهبوط الحاد في الآفاق الاقتصادية العالمية في خريف ٢٠٠٨. ومع تبديد حالة عدم اليقين حول ما يمكن أن يحدث للأوضاع الاقتصادية العالمية بعد عام ٢٠٠٩ (لا سيما احتمال حدوث كساد اقتصادي عالمي يُحتمل أن يؤدي إلى معدلات تضخم سالبة)، عادت الضغوط التضخمية المحلية إلى الظهور من جديد. غير أن استمرار تراكم رأس المال وبناء المساكن طوال الوقت جعل حالات نقص المعروض أقل تقييداً في نهاية العقد عما كانت عليه في منتصف العقد. وتراجعت معدلات الهجرة كما انخفض التضخم في البلدان المتقدمة. ومن هنا ينطوي التوازن الجديد بعد عام ٢٠١١ على انخفاض التضخم عما كان عليه في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ عندما كانت اختناقات الإمداد أكثر تقييداً.

٢٢- ويبدو أن التغيرات في أسعار النفط سبب رئيسي للتضخم ولكنها ليست سبباً مباشراً له. فقد تكون متغيرات مثل أسعار النفط تضخمية بالفعل في نهاية الأمر، ولكنها لا تعمل كسبب مباشر للتضخم. فالثروة التي استخدمت لتوظيف الوافدين جاءت في النهاية من إيرادات النفط والغاز. غير أنه نظراً لإمكانية توفير الدخل، فإن الزيادات في الإنفاق التي تؤدي إلى التضخم لا يتحتم أن تتزامن مع التغيرات في سعر النفط خلال كل ربع عام.

٢٣- ويؤدي نمو الائتمان ونمو المعروض النقدي إلى التضخم في ظل ظروف معينة وحسب. فإن الزيادات الخارجية الكبيرة في الائتمان والمعروض النقدي التي تؤدي إلى نمو اسمي في الطلب أسرع من نمو المعروض الكلي ستكون زيادات تضخمية. وكان من المحتمل ببساطة ألا يحدث هذا النوع من النمو الذاتي في الائتمان في الفترة الزمنية قيد البحث. وبدلاً من ذلك، فإن نمو الائتمان الذي نلاحظه في العينة كان يمكن أن يمол الزيادة في الهجرة، نظراً لإمكانية تمويل جزء من هذا الإنفاق من خلال الائتمان (يمكن أن نرى ارتباطاً موجباً بين الهجرة ونمو الائتمان في جزء من العينة ولكن ليس في العينة كلها). ولكن هذا يعني أن نمو الائتمان كان يرجع إلى أسباب داخلية وأنه ليس سببياً. وأخيراً، ربما استُخدم جزء من نمو الائتمان في تمويل عمليات شراء الواردات (السلع الاستثمارية) ولم يُوجه نحو السلع والخدمات غير التجارية وبالتالي لم يظهر كعامل دافع للتضخم.

٢٤- وقد تكون المتغيرات الأخرى تضخمية ولكنها لم تتغير أثناء فترة العينة. فهناك فئة ثالثة من المتغيرات، أبرزها سعر الصرف الفعلي الاسمي، التي لم تتغير كثيراً أثناء فترة العينة. وقد لا يظهر دورها في التسبب في التضخم لأنها ببساطة لم تتغير أثناء فترة العينة. ولا يعني ذلك أن دورها غير مهم بالنسبة للتضخم، فهي من العوامل الرافعة التي لم تُحدث أثراً.

٢٥- وبالنظر إلى المستقبل، فقد تراجعت الضغوط التضخمية عموماً، مما ينبئ بانخفاض التضخم، غير أن تجدد التضخم الناتج عن الضغوط على الأراضي والمساكن لا يزال يمثل خطراً. ويشير النموذج إلى أن المصادر المهمة للتضخم في قطر تشمل التضخم ككل في بقية العالم وليس التضخم في أسعار سلع محددة للغاية مثل أسعار الغذاء أو الطاقة، وثانياً، الزيادة السريعة في عدد السكان المدفوعة بارتفاع معدلات الهجرة، وبدرجة أقل نمو الائتمان المحلي. ويشير انخفاض معدلات التضخم العالمي وانخفاض معدلات الهجرة (مقارنة بمنصف الأفينيات) إلى انخفاض التضخم في المستقبل. وعلى الرغم من ذلك، عادت معدلات الهجرة إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة وكذلك أسعار العقارات، مما يشير إلى أهمية مراقبة هذا المجال.

٢٦- ويمكن الاستفادة من النتائج التي توصل إليها النموذجان في تصميم عملية بسيطة للإنذار المبكر بحدوث تضخم في قطر (الملحق الثاني). فالإشارة إلى جانب المتغيرات المعتادة التي تعبر عن النمو والعناصر التفصيلية للرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار المنتج، ينبغي لصناع السياسات إيلاء مزيد من الاهتمام لبيانات السكان والهجرة، فضلاً عن ديناميكيات الائتمان والنقود للتعرف على اتجاهات التضخم في المستقبل. ويكشف جدول الإنذار المبكر، في الوقت الحاضر، عن التناقض بين التطورات المحلية، وهي تطورات تضخمية إلى حد كبير نظراً للنمو السكاني الكبير، والبيئة العالمية، التي تميل إلى خفض التضخم في قطر نظراً للهبوط الحاد في الأسعار الدولية للسلع الأولية والتضخم في الاقتصادات المتقدمة.

المرفق الأول - إحصاءات وصفية

الجدول ألف-١: الإحصاءات الوصفية للبيانات المستخدمة في انحرافات البيانات السنوية

المتغير				
المشاهدات	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	
١٣	٠,٠٤٨	٠,٠٦٨	٠,١٣٧	التضخم
١٣	٠,٠٨٤	٠,٠٦١	٠,١٧١	معدل الهجرة
١٣	٠,٠١٦	٠,٠٠٥	٠,٠٢٢	التضخم في البلدان المتقدمة
١٣	٠,٢٨٢	٠,٢٠٦	٠,٧٩٣	نمو ن ١
١٣	٠,٢٥٤	٠,١٧٣	٠,٧٣٤	نمو ن ٢
١٣	٠,٢٦٢	٠,١٧٤	٠,٥٦٦	نمو الائتمان (في القطاعين العام والخاص مجتمعين)
١٣	٠,١٨٠	٠,٣٤١	٠,٨٠٣	التغير % في مؤشر متوسط سعر النفط الخام (١٠٠/)
١٢	٢١,٩٤٥	١٤,٢٧٨	٤٢,٧٠٨	نمو الإنفاق الاستهلاكي
١٣	٠,٠٦٦	٠,١٤٠	٠,٢٨٣	التغير % في مؤشر الأسعار العالمية للغذاء (١٠٠/)
١١	٠,٠٠٠	٠,٠٦٩	٠,١٢٩	انحراف نمو إجمالي الناتج المحلي عن الاتجاه العام
١١	٠,٠٠٠	٠,١٠١	٠,٢٥٧	انحراف نمو إجمالي الناتج المحلي من غير الغاز والنفط عن الاتجاه العام

المرفق الثاني: خريطة حرارية

الجدول ألف-٢: تتبع الضغوط التضخمية

Table with 13 columns for years (2012-2014) and quarters, and rows for various economic indicators. The indicators include: الإجازات والوقود والعلاقة, الغذاء والمشروبات والتبغ, النقل والاتصالات, الترفيه والتسليّة والثقافة, الرقم القياسي لأسعار المنتج, الكهرباء والمياه, الإسمنت والمنتجات الزجاجية, الرقم القياسي لأسعار المغارات, قطاع المالية العامة, مجموعة النفقات (المتوسط السنوي المتحرك), البنوك والأسواق المالية, المعروض النقدي (ن2), إجمالي نمو الائتمان المحلي, نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص, نمو الائتمان حسب القطاع: العقارات, الاستهلاك, المقاولون, الخدمات, التجارة العامة, السيولة في الجهاز المصرفي (بمليارات الريالات القطرية), أسعار الأسهم, سعر الصرف القطعي الاسمي الحقيقي, والخارجي.

المرفق الثالث: جداول الانحدار

الجدول ألف ٣- نتائج الانحدار التي تفسر التضخم السنوي في قطر، ٢٠١٣-٢٠٠٢ (المتغير التابع هو التغير السنوي % في الرقم القياس لأسعار المستهلك)									
المتغيرات	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
معدل الهجرة	**٠,٤٠٣	٠,٢٧٨	**٠,٤٠٧	**٠,٣٦٥	**٠,٤١٤	**٠,٣٧٦	**٠,٤٠١	**٠,٣٠٧	*٠,٣٣١
	(٣,٠٩٣)	(١,٧١٣)	(٢,٦٧٤)	(٢,٥٣٩)	(٢,٧٦٦)	(٢,٤٨٧)	(٢,٨٩٢)	(٢,٥٢٩)	(٢,٣٥٥)
التضخم في البلدان المتقدمة	**٠,٩٦١	**٠,٢١٨	**٠,٨٧٤	**٠,٥٩٠	**٠,٧٧٩	**٠,٢٧٢	**٠,٩٧٠	**٠,٠١١	**٠,٢٥٨
	(٤,٢٢٣)	(٣,٦٣١)	(٣,١٩٣)	(٣,٧٢٩)	(٢,٣٨٣)	(٣,٨٤٨)	(٣,٩٨١)	(٤,٥٩٨)	(٤,٠٢٥)
متغير صوري لعام ٢٠٠٩	**٠,٠٨٥-	**٠,٠٩٠-	**٠,٠٨٤-	**٠,٠٨٨-	**٠,٠٨٤-	**٠,٠٨٠-	**٠,٠٨٥-	**٠,٠٩٦-	**٠,٠٩٤-
	(٤,٢٢٧-)	(٤,٥١٠-)	(٣,٧٠٢-)	(٤,١٨٠-)	(٣,٦٩٠-)	(٣,٣٠٦-)	(٣,٩١٧-)	(٥,٤١٢-)	(٤,٣٧٤-)
نمو الائتمان (في القطاعين العام والخاص مجتمعين)		٠,٠٦٧							
		(١,٢٣٣)							
نمو ١			٠,٠٠٢						
			(٠,٠٦٩)						
نمو ٢				٠,٠٣٠					
				(٠,٧٣٠)					
نمو الإنفاق الاستهلاكي					٠,٠٠٠				
					(٠,٤٦٣)				
التغير % في مؤشر متوسط أسعار النفط الخام						٠,٠٠٨-			
						(٠,٤٠٩-)			
التغير % في مؤشر الأسعار العالمية للغذاء							٠,٠٠٣-		
							(٠,٠٨٤-)		
انحراف نمو إجمالي الناتج المحلي عن الاتجاه العام								٠,٠٩٥	
								(١,٣٠٧)	
انحراف نمو إجمالي الناتج المحلي من غير الغاز والنفط عن الاتجاه العام									٠,٠٠٢
									(٠,٠٢٤)
المشاهدات	**٠,٠٨٩-	**٠,٠٨٤-	**٠,٠٨٩-	**٠,٠٨٨-	**٠,٠٨٣-	**٠,٠٩١-	**٠,٠٨٩-	**٠,٠٧٨-	**٠,٠٨٤-
	(٤,٣١٠-)	(٤,٠٩٨-)	(٣,٩٧٣-)	(٤,٠٩٤-)	(٣,٠٥٠-)	(٤,١١٥-)	(٤,٠٤٤-)	(٣,٩٢٦-)	(٣,٣٢٨-)
معامل التحديد	١٣	١٣	١٣	١٣	١٢	١٣	١٣	١١	١١
	٠,٩٥١	٠,٩٥٩	٠,٩٥١	٠,٩٥٤	٠,٩٥٢	٠,٩٥٢	٠,٩٥١	٠,٩٧٥	٠,٩٦٧

إحصاءات t الثابتة بين قوسين
 *** ,p<0.01 ** ,p<0.05 * ,p<0.1

الجدول ألف ٤ - نتائج الانحدار التي تفسر التضخم ربع السنوي في قطر، ٢٠١٣-٢٠٠٢ (المتغير التابع هو التغير % في الرقم القياسي لسعر المستهلك، على أساس سنوي مقارن)

المتغير	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
معدل الهجرة	***٠,١٧٦	***٠,١٧٨	***٠,١٥٠	***٠,١٣٥	***٠,١٩٤	***٠,١٧٣	***٠,١٧٥	***٠,١٧٦
	(٧,٢٤٥)	(٨,١٢١)	(٦,٥٠٢)	(٨,٥٠٠)	(٧,٩٣٦)	(٦,٧١٤)	(٧,١٨٣)	(٦,٨٨٣)
التضخم في البلدان المتقدمة	***٨,٨٥٦	***٧,٧٤٢	***٨,١٤٠	***٨,١٥٩	***٨,٢٦٩	***٨,٨٦٣	***٨,٨٥٨	***٨,٨٥٣
	(١٤,٥٠٠)	(٩,٨٦٩)	(١١,٤٦٤)	(١٤,٢٣٠)	(١٢,٦٠١)	(١٤,٥٠٥)	(١٤,٤٣٨)	(١٣,٨٤٢)
نمو ن ١	**٠,٠٤١	(٢,٢٩٩)						
نمو ن ٢			**٠,٠٤٩					
			(٢,١٨٢)					
نمو الائتمان (في القطاعين العام والخاص مجتمعين)				***٠,٠٨٨				
				(٤,٤٥٩)				
نمو النفقات الحكومية (أسعار ٢٠٠٤)					٠,٠٢١			
					(٠,٥٤٨)			
التغير % في مؤشر متوسط أسعار النفط الخام						٦,٣٩٦-		
						(٠,٥٩٤-)		
التغير % في مؤشر الأسعار العالمية للغذاء							٣,٥٥٨-	
							(٠,١٦٦-)	
انخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي								٠,٦٤٢-
								(٠,٠٥١-)
الثابت	***١٣,٧٠٩-	***١٣,١٩٦-	***١٣,٢٢٩-	***١٣,٩١٤-	***١٣,٥٩٩-	***١٣,٥٩٥-	***١٣,٦٨٨-	***١٣,٧١٣-
	(١٦,٥٢٩-)	(١٥,١٢٢-)	(١٥,٠٩٠-)	(١٧,٣٢٦-)	(١٤,٤١٢-)	(١٥,٠٩٩-)	(١٦,١٠٧-)	(١٦,٦٨١-)
المشاهدات	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٥	٤٨	٤٨	٤٨
معامل التحديد	٠,٨٩٢	٠,٩٠٣	٠,٩٠١	٠,٩٢١	٠,٩٠١	٠,٨٩٤	٠,٨٩٢	٠,٨٩٢

إحصاءات t الثابتة بين قوسين
 *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المراجع

Carlos Garriga and Michelle T. Armesto A Stronger Dollar Raises Inflation in the Gulf Federal Reserve Bank of St. Louis, Economic Synopsis, 2008

Kandil, Magda and Hanan Morsey, Determinants of Inflation in GCC, Middle East Development Journal, Vol. 3, No. 2 (2011) 141–158.